المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- قطاع الصيد البحري-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3
1. تقديم موجز الاستراتيجية..... 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019..... 8
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج..... 10
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 11
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 16
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 17
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية..... 19
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 20
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 23
برنامج 424 : تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد..... 24
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 24
2. مسؤول البرنامج..... 27
3. المتدخلين في القيادة..... 27
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 27
برنامج 425 : التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر..... 37
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 37
2. مسؤول البرنامج..... 38
3. المتدخلين في القيادة..... 38
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 39
برنامج 450 : قيادة وحكامة..... 52
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 52
2. مسؤول البرنامج..... 53
3. المتدخلين في القيادة..... 53
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 53

الجزء الثالث : محددات النفقات..... 63
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 64
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 64
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 66
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 67

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

إن قطاع الصيد البحري مكلف بوضع سياسة الدولة في مجال الصيد البحري والصناعات المرتبطة به وكذا التكوين و التدبير الإداري و والتأديبي لرجال البحر.

ترمي استراتيجية آليو تيس، المتبناة خلال المراسم التي ترأسها صاحب الجلالة يوم 29 شتنبر 2009 إلى توطيد نقاط القوة و الايجابيات في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية وتحريرها من القيود التي تعيق تقدمه لبلوغ هدفين رئيسيين وهما المحافظة على الثروات البحرية وتأهيل القطاع و كدا تعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب.

قبل تنزيل إستراتيجيةأليوتيس كان قطاع الصيد البحري لا يتوفر على رؤية واضحة ويعاني من ضعف الحكامة، كما كان يواجه معيقات في الميادين التالية :

1.تدبير الموارد السمكية

- معرفة محدودة للموارد السمكية الموجودة في المنطقة الاقتصادية الخالصة المغربية؛
- محدودية التغطية والتتبع لوضعية المخزون السمكي لبعض المصائد؛
- عدم ترشيد تدبير الموارد السمكية؛
- تراجع مهول لمخزونات بعض الأصناف السمكية ذات قيمة مضافة مرتفعة؛
- مجهود صيد مفرط في بعض المصايد مع استعمال تقنيات صيد غير انتقائية؛
- محدودية وسائل المراقبة؛
- أهمية نسبة المصطادات الغير المصرحة.

2.التسويــق

- ضعف البنيات التحتية للتسويق و التوزيع في الأسواق الداخلية
- قلة أسواق بيع السمك بالجملة
- عدم تنظيم سلسلة بيع السمك بالجملة و آثارها على قطاع الصيد بالنسبة لتتبع المسار و السلامة الصحية؛-ضعف الاستهلاك الداخلي
- عدم وجود إستراتيجية لترويج الموارد البحرية في الأسواق الدولية
- قلة الموارد الأولية لتزويد المصانع.

3.التحويـل

إلى جانب المهام التقليدية للوزارة تم خلق مهام جديدة لمواكبة استراتيجية آليو تيس نخص منها بالذكر:

- تعزيز المراقبة ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم؛
- مراقبة سفن الصيد عبر الأقمار الاصطناعية؛
- تنزيل مسطرة المصادقة على منتوجات الصيد الموجه للتصدير والتي تتطلب مراقبة على طول سلسلة القيمة؛
- تنظيم تتبع نشاط بيع السمك بالجملة؛
- إنشاء و تنشيط أقطاب التنافسية؛
- تتبع وتقييم المشاريع المسطرة في إستراتيجية آليو تيس.

- لتغطية هذه المهام الجديدة و ضمان تفعيلها مع مقتضيات الإستراتيجية، تميزت سنة 2016 بإصدار المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم الهياكل الإدارية لقطاع الصيد البحري لضمان الحكامة الجيدة لهذا القطاع الحيوي للاقتصاد المغربي .

الأهداف المرقمة التي حددتها إستراتيجية آليو تيس في أفق 2020 تتلخص فيما يلي :

- الرفع بثلاثة أضعاف الناتج الداخلي الخام للقطاع ليمر من 8,3 مليار درهم في سنة 2007 إلى ما يقرب 22 مليار درهم وخفض الحصة الغير مصرح بها من الموارد السمكية في رقم الأعمال الخاص بالقطاع من 50% إلى 15%،
- الرفع من صادرات المنتوجات البحرية بنسبة 2,6 لسنة 2007 ،لتمر من 1,2 مليار دولار إلى 3,1 مليار دولار و الرفع من حصة المغرب في السوق الدولية من 3,3% إلى 5,4% و ومن تم بلوغ مرتبة الرائد عالميا في مجال صيد السردين ،
- الرفع من الإنتاج إلى 1,6 مليون طن و الرفع من الاستهلاك المحلي للسمك من 10 كلغ حاليا إلى 16 كلغ للفرد في السنة،
- الرفع من نسبة الأصناف المدبرة بصفة مستدامة من 5% إلى 95%.

• تنزيل الإستراتيجية:

تتكون من ثلاثة محاور أساسية، ترتكز الرؤية القطاعية الجديدة على ثلاثة كلمات رئيسية هي **الاستدامة**، **النجاعة والتنافسية**.

I.محـور الاستدامة:

الهدف من هذا المحور هو ضمان موارد مستغلة بكيفية مستدامة للأجيال القادمة نساءا و رجالا و العمل على توفير رؤية واضحة للفاعلين الاقتصاديين من أجل الاستثمار و عصرنة وسائل الإنتاج وجعل البحارة نسـاءا و رجالا عنصرا أساسيا لصيد مسؤول. كما أن تربية الأحياء البحرية ستمكن من خفض الضغط على الصيد و ستساهم في استدامة المصائد من خلال خلق فرص الشغل و الثروات بطريقة عادلة للنساء والرجال.تمر هذه العمليات عبر :

- تحديد و وضع مخططات التهيئة للمصايد و من ثم فان نسبة تغطية الثروات البحرية عبر مخططات التهيئة وصلت 95٪ في نهاية عام 2017عوض 5% سنة 2009؛
- تنفيذ برنامج عصرنة أسطول الصيد الساحلي و التقليدي عبر برنامج إبحار : بدأ هذا البرنامج في يونيو 2008 وانتهى في 15 مايو 2015؛
- إنهاء البرنامج الوطني من اجل حذف الشباك العائمة المنجرفة الذي يهدد الثروات السمكية؛
- تعزيز نظام مراقبة استغلال الثروات البحرية عبر وضع نظام تتبع المسار لمحاربة الصيد غير القانوني و غير المنظم و غير المصرح به عبر المصادقة الالكترونية على المصطادات و تجهيز سفن الصيد بمعدات التتبع عبر الأقمار الاصطناعية من أجل تحسين تنظيم المراقبة ؛
- انجاز البرنامج المتعلق بغمر الشعاب الاصطناعية في خليج مرتيل و اكادير و ذلك من اجل إعمار مخزونات الأسماك وإنشاء محميات بحرية في كل من موكادور، البوران وماسا و ذلك بهدف تدبير مستدام للنظم الإيكولوجية الطبيعية؛

- تنمية تربية الأحياء البحرية عبر خلق الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية التي ركزت اهتمامها منذ إنشاءها سنة2011 والتي عملت على إطلاق طلب التعبير عن الاهتمام بخصوص تنمية تربية الأحياء البحرية في البحر الأبيض المتوسط و في الجنوب؛
- تطوير البحث العلمي بمعد المعهد الوطني في الصيد البحري بالوسائل اللوجيستيكية للتدخل و ذلك لتلبية الحاجيات الإستراتيجية للقطاع فيما يخص المحافظة و تثمين الموارد البحرية؛
- إنطلاق تنفيذ برنامج تحديد هوية قوارب الصيد التقليدي عبر ترددات راديوية انطلاقا من سنة 2017 و الذي ستستمر تثبيت الرقاقات خلال سنة 2018

II.محور النجاعة:

يمر محور النجاعة عبر وضع مجالات مينائية مخصصة للصيد مرفوقة بتدبير فعال مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات جميع المرتفقين نساءا و رجالا بطريقة متساوية. و ذلك عبر ضمان التحكم في تتبع مسار في المجال المينائي. من أجل مزيد من الفعالية فقد تقرر تفعيل مشروع هيكلة و تنشيط السوق الداخلي عبرأسواق الجملة و أسواق التقسيط بهدف جعل السمك في متناول مختلف الشرائح الاجتماعية نساءا و رجالا. و من أهم الإجراءات المنجزة في هذا السياق، نذكر :

- تنمية قرى الصيادين و نقط التفريغ المجهزة:لقد تم إنجاز40 موقعا تضم 5 في طور الدراسة و الإنجاز. و تشهد هذه المشاريع على الأهمية التي يوليها هذا القطاع للصيد التقليدي لإدماجه في النسيج الاجتماعي و الاقتصادي من خلال تحسين ظروف عيش وعمل الصيادين التقليديين؛
- الشروع في استخدام الحاويات الموحدة في موانئ الصيد لمعالجة النقص في الجودة، بدلا من استخدام الصناديق الخشبية. ويهم هذا البرنامج توفير 5,9 ملايين من الحاويات و وضع 24 محطة للغسيل .إن تأثير هذا المشروع على جودة و تثمين المصطادات لا يمكن إنكاره حيث نتج عنه زيادة بنسبة 30 ٪ في سعر بيع السردين؛
- إن تنظيم نشاط بيع السمك بالجملة مكن من إدماج هذم السلسلة في مجال الصيد و من تم ضمان استمرار نظام تتبع المسار على طول سلسلة المسار و ضمان السلامة الصحية للمنتجات؛
- وضع برنامج استثماري يهدف إلى تحسين و تطوير البنيات الفوقية وتجهيزات الموانئ من خلال :
  - بناء 15 سوق السمك للبيع الأولي من الجيل الجديد لتحسين جودة منتجات الصيد و تثمينها؛
  - بناء 10 أسواق لبيع الأسماك بالجملة تم تشغيل 7 منها و واحد تم انجازه و 2 في طور البناء. و تساهم هذه الأسواق في هيكلة قنوات التوزيع حتى وصولها إلى المستهلك النهائي .

III.محـور الـتنافسية:

من أجل خلق قطاع تنافسي وضعت مجموعة من التدابير ضمن الإستراتيجية الجديدة لضمان وفرة و انتظام مواد أولية ذات جودة عالية لتزويد مصانع الصيد و لأجل ذلك سيتم خلق أقطاب تنافسية عبر التراب الوطني من أجل تحسين جودة تثمين المنتجات البحرية.

إن تحسين القدرة التنافسية للقطاع تكمن بالأساس في إشراك موسع و متكامل للموارد البشرية، و في هذا الصدد، فإن تنمية وتعزيز مهارات المرأة يعد مطلبا أساسيا ،بالإضافة إلى تشجيع انتقال

مجال عملها من القطاع الغير مهيكل إلى قطاع مهيكل، وكذا تحسين ظروف عملها، وضمان احترام حقوقها.

الإجراءات الرئيسية التي أنجزت في هذا الصدد تهم :

- تسهيل عملية الوصول إلى المواد الأولية بوضع رهن إشارة وحدات التحويل الصناعي حصة للسمك السطحي من المخزونC" "
- تنمية تثمين منتجات الصيد عبر خلق ثلاث أقطاب تنافسية في كل من اكادير (haliopolis)و و في الشمال وفي الجنوب.
- تشجيع الابتكار في وسط وحدات تثمين المنتجات البحرية من أجل تثمين أمثل و بالتالي تحسين المنافسة و اكتساب نسب في الأسواق المحلية و الدولية؛
- تجهيز700 قارب تقليدي عاملة بين سيدي إفني و الداخلة بصناديق عازلة للحرارة باستثمار ناهز 40 مليون درهم و سيعمم هذا المشروع على جميع الجهات بكلفة إجمالية تقدر ب 35 مليون درهم.
- وضع إستراتيجية لتسويق المنتجات البحرية على الصعيدين الوطني (حوت بلادي) والدولي (المأكولات البحرية المغربية) وذلك بهدف مواكبة العاملين في الأسواق التي توفر إمكانية لتطوير منتجاتهم.

تهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة تنظيم القطاع من أجل ضمان الظروف المثلى على طول السلسلة من التفريغ إلى التسويق لأجل وضع منتجات بحرية جد مثمنة و منافسة و ذلك لغزو أجزاء من الأسواق على المستوى الوطني و الدولي.

وقد وضع هذا المخطط مجموعة من المشاريع تهم قطاع الصيد برمته لأجل تفعيل مقتضيات الإستراتيجية.

تتلخص الآثار الرئيسية بالنسبة للأهداف المسطرة في إستراتيجية اليوتيس فيما يلي :

- **رفع حجم المتوجات البحرية** : وصل حجم الإجمالي المنتجات البحرية في سنة 2017 إلى 177 1368طن أي ما يعادل % 84 من الهدف المسطر في أفق 2020؛
- **رفع قيمة الصادرات**: وصلت إلى 2,45 مليار دولار أي ما يعادل 79 في المائة من المبلغ المرتقب تحقيقه سنة 2020 وهو3.1 مليار دولار ؛
- نهج الناتج المحلي الإجمالي للقطاع 16 مليار درهم سنة 2017
- **إعادة التكوين التدريجي لمخزون الإخطبوط :** بفضل التدابير المعتمدة (تحديد حصص الصيد و فترات الراحة البيولوجية...)؛
- **الحذف التام لاستعمال الشباك العائمة المنجرفة** :طبقا للالتزامات المتخذة من قبل المملكة المغربية بخصوص الحفاظ على الأنواع المهددة بالخطر؛
- **الاستثمار الخاص في مجال صناعات التثمين :** مليار درهم بمعدل ارتفاع سنوي بلغ 15 في المائة و يعكس هدا الأداء ثقة المستثمرين المغاربة في الاختيارات الإستراتيجية لقطاع الصيد البحري.2,1 بلغ حجم الاستثمارات الإجمالية للفترة الممتدة بين سنة 2010 و 2016،

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018
الموظفون	193 600 000	204 348 000	5,55
المعدات والنفقات المختلفة	228 763 000	228 763 000	-
الاستثمار	310 095 000	310 095 000	-
المجموع	732 458 000	743 206 000	1,47

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019
	مشروع قانون المالية للسنة 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	204 348 000					
المعدات والنفقات المختلفة	228 763 000	37 881 000	36 161 000			
الاستثمار	310 095 000	10 300 000	10 300 000			
المجموع	743 206 000	48 181 000	46 461 000	100 000 000	100 000 000	744 926 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

يسير قسم استدامة و تهيئة الموارد البحرية و كذا ست معاهد للتكوين البحري بطريقة مستقلة و ذلك بواسطة مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة. تتكون موارد ميزانية هذه المعاهد من إعانات التسيير و التجهيز و كذا من موارد خاصة.

وتجدر الإشارة أن مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة التابع لقسم استدامة و تهيئة الموارد البحرية يعمل على تمويل المشاريع الخاصة بالمحافظة على الثروات السمكية. أما المهام المسندة للمعاهد

التكوينية الستة فهي تكمن في توفير تكوين في مجال الصيد البحري و ذلك لتلبية حاجيا ت الفاعلين الاقتصاديين في ميدان الصيد.

فيما يخص الحساب المرصد لأمور خصوصية – صندوق تنمية الصيد البحري، فانه يعمل على تمويل العمليات المتعلقة بالصيد المستدام، تنافسية القطاع ، تحديت و هيكلة الأسطول، تعزيز مراقبة الصيد، النهوض بتثمين و جودة المنتجات البحرية.

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)			% مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
قيادة وحكامة	267 237 000	204 348 000	53 826 000	25 761 000	6,25
تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد	422 126 000	-	147 947 000	268 757 000	-1,28
التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	43 095 000	-	26 990 000	15 577 000	-1,23
المجموع	**732 458 000**	**204 348 000**	**228 763 000**	**310 095 000**	**1,47**

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
قيادة وحكامة	-
تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد	-
التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر	-

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 424 : تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إعانة لصندوق تنمية الصيد البحري	-	100 000 000	100 000 000
مساعدة الوحدات الصناعية	-	-	-
تنمية تربية الأحياء البحرية	-	15 000 000	15 000 000
دراسات عامة	-	-	-
الحراسة البحرية	4 788 000	707 000	5 495 000
دراسات حول قطاع الصيد البحري	-	-	-
مساعدة الوحدات الصناعية	226 000	-	226 000
حماية الثروات السمكية (1)	122 483 000	7 900 000	130 383 000
البحث العلمي في الميدان السمكي	-	50 000 000	50 000 000
بناء وتجهيز وتهيئة (1)	-	45 150 000	45 150 000
المساهمة والإكتتاب في المنظمات الدولية - اكتتابات إلزامية -	450 000	-	450 000
إنعاش الصيد الساحلي (1)	20 000 000	50 000 000	70 000 000
حماية الثروات السمكية وتطوير الصيد والأحياء البحرية	142 933 000	222 900 000	365 833 000
مراقبة الصيد	4 788 000	707 000	5 495 000
تثمين المنتوج البحري	226 000	-	226 000
المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التقليدي	-	45 150 000	45 150 000

- جدول 5: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	496 581	-	496 581
مساعدة للأعمال الإجتماعية	18 800 000	-	18 800 000
مراقبين علميين	103 419	-	103 419
بناء و تهيئة وتجهيز المصالح المركزية	-	180 000	180 000
اغاثة بحرية	-	650 000	650 000
بناء وتهيئة وتجهيز المصالح الخارجية	-	620 000	620 000
حماية الثروات السمكية	-	2 250 000	2 250 000

- جدول 6: ملخص اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
التسيير المستدام للمصايد ومنافسة القطاع	49 800 000
دعم البحث العلمي	-
تحديث وهيكلة الأسطول	-
تعزيز محاربة الصيد الغير الشرعي وغير المصرح والغير المنظم	7 400 000
إنعاش الاستهلاك الوطني للمنتوج البحري	6 000 000
النهوض بالتثمين والجودة	15 300 000
تشجيع تصدير الأسماك وأنواع بحرية أخرى	-
تشجيع الصيد المنتقى	21 500 000

برنامج 425 : التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
اغاثة بحرية	800 000	427 000	1 227 000
دعم المهام	6 099 000	-	6 099 000
نفقات مؤسسات التكوين المهني	-	4 500 000	4 500 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري للناضور	310 000	-	310 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالناضور	-	400 000	400 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة	315 000	-	315 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة	-	400 000	400 000
مركز التأهيل المهني البحري بأكادير	-	300 000	300 000
تسيير مركز التأهيل المهني اليحري بأكادير	300 000	-	300 000
بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالدار البيضاء	-	150 000	150 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالدارالبيضاء	280 000	-	280 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالداخلة	600 000	-	600 000
تحويلات لفائدة مؤسسات التكوين	16 761 000	6 600 000	23 361 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري بطنجة	345 000	-	345 000
تسيير مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور	300 000	-	300 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بطنجة	-	700 000	700 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني	-	500 000	500 000
بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور	-	400 000	400 000

تسيير مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني	300 000	-	300 000
بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالداخلة	-	600 000	600 000
الإنعاش الإجتماعي المهني	580 000	600 000	1 180 000
الترقية الاجتماعية والمهنية لقطاع الصيد البحري	580 000	5 100 000	5 680 000
البحث وإنقاذ الأرواح البشرية في البحر	800 000	427 000	1 227 000
دعم لفائدة مؤسسات التكوين المهني	25 610 000	10 050 000	35 660 000
المشاركة في برنامج التعاون	-	-	-

- جدول 8: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	20 177 360	5 040 000	25 217 360
تسيير الباخرة ـ المدرسة	811 070	-	811 070
بناء و تجهيز	-	1 440 000	1 440 000
بناء وتجهيز مركز السلامة البحرية بالعرائش	-	120 000	120 000

برنامج 450 : قيادة وحكامة

- جدول 9 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
بناء وتجهيز المصالح المركزية	29 886 000	11 805 000	41 691 000
بناء وتجهيز مندوبيات الصيد البحري	16 790 000	7 956 000	24 746 000
دعم للهيآت المهنية للصيد البحري	5 000 000	6 000 000	11 000 000
مساعدات وأعمال إجتماعية	350 000	-	350 000
بناء وتهيئة وتجهيز المصالح الخارجية	-	-	-
تهيئة وتجهز إدارة	30 236 000	11 805 000	42 041 000
دعم المصالح الخارجية	21 790 000	13 956 000	35 746 000
التكوين المستمر	1 800 000	-	1 800 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 10: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	81 169 000	140 439 000	221 608 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	6 425 000	19 840 000	26 265 000
جهة الشرق	310 000	19 730 000	20 040 000
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	19 600 000	16 330 000	35 930 000
جهة الدار البيضاء- سطات	105 763 000	101 250 000	207 013 000
جهة مراكش - آسفي	2 751 000	1 700 000	4 451 000
جهة سوس - ماسة	5 670 000	3 890 000	9 560 000
جهة كلميم - واد نون	2 875 000	3 740 000	6 615 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	2 600 000	2 050 000	4 650 000
جهة الداخلة - واد الذهب	1 600 000	1 126 000	2 726 000
المجموع	228 763 000	310 095 000	538 858 000

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 11: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات الموظفين	193 600 000	199 260 000	204 348 000	214 916 701	216 468 475
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	228 763 000	260 816 000	228 763 000	251 310 000	269 310 000
نفقات الاستثمار	310 095 000	352 372 800	310 095 000	331 477 000	341 477 000
المجموع	**732 458 000**	**812 448 800**	**743 206 000**	**797 703 701**	**827 255 475**

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	48 168 000	59 200 000	48 181 000	48 181 000	48 181 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	100 000 000	120 000 000	100 000 000	110 000 000	120 000 000
الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد					
الميزانية العامة	422 126 000	470 642 800	416 704 000	438 750 000	459 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	23 100 000	24 700 000	23 100 000	23 100 000	23 100 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	100 000 000	120 000 000	100 000 000	110 000 000	120 000 000
التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر					
الميزانية العامة	43 095 000	53 500 000	42 567 000	48 037 000	48 287 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	25 068 000	34 500 000	25 081 000	25 081 000	25 081 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
قيادة وحكامة					
الميزانية العامة	267 237 000	288 306 000	283 935 000	310 916 701	319 968 475
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 14 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري					
المداخيل الإجمالية	295 566 031	150 933 000	425 395 025	339 131 324	234 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	96 571 768	87 000 000	97 400 000	98 900 000	99 000 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	51 411 275	37 000 000	48 991 547	50 083 000	50 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	147 582 998	120 000 000	279 003 479	190 148 324	85 000 000
الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية					
المداخيل الإجمالية	33 600 000	33 600 000	40 000 000	41 200 000	43 500 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	11 857 000	13 000 000	15 581 800	16 181 800	18 127 800
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	6 743 000	7 000 000	7 818 200	8 018 200	8 372 200
نفقات الاستثمار أو التجهيز	15 000 000	20 000 000	17 000 000	17 000 000	17 000 000

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
424 : **تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد** مسؤول البرنامج : الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري	هدف 1.424 : المحافظة واستدامة الموارد البحرية ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم بإشراك جميع الفاعلين المعنيين	مؤشر 1.1.424 : نسبة المصائد المهيأة مقارنة مع المصائد العامة	
		مؤشر 2.1.424 : نسبة عمليات المراقبة بالنسبة للمفرغات	
	هدف 2.424 : ضمان الظروف المثلى للجودة والأمن الصحي لقطاع الصيد بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية	مؤشر 1.2.424 : نسبة المراقبة المتوقعة للامتثال الصحي بالنسبة للمراقبة المستهدفة	
		مؤشر 2.2.424 : نسبة المراقبة المتوقعة لنشاط بيع السمك بالجملة بالنسبة للمراقبة المستهدفة	
	هدف 3.424 : تشجيع التثمين و التنافسية والتنمية الصناعية لمقاولات تثمين منتجات الصيد بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية	مؤشر 1.3.424 : رقم المعاملات المحقق عند التصدير	
		مؤشر 2.3.424 : معدل الاستهلاك المحلي السنوي الفردي للسمك	
	هدف 4.424 : تجميع و تنظيم البحارة الصيادين من النساء و الرجال	مؤشر 1.4.424 : نسبة تغطية الساحل بمشاريع التهيئة المندمجة	
425 : **التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر** مسؤول البرنامج :	هدف 1.425 : وضع رهن إشارة قطاع الصيد البحري يد عاملة مؤهلة مع الأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع	مؤشر 1.1.425 : نسبة عملية إرساء (ن.ع.إ) برامج التكوين التي تم إعدادها حسب المقاربة باعتبار الكفاءات بمؤسسات التكوين البحري	
		مؤشر 2.1.425 : نسبة إدماج الخريجين " رجال و نساء " بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة	مؤشر 1.2.1.425 : نسبة إدماج الخريجين بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة
			مؤشر 2.2.1.425 : نسبة إدماج الخريجات بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة
		مؤشر 3.1.425 : نسبة المستفيدين " رجال و نساء " من التكوين المستمر	مؤشر 1.3.1.425 : نسبة المستفيدين من التكوين المستمر

مديرة التكوين البحري ورجال البحر و الإنقاذ مكلفة ب: *اعداد وتنفيذ استراتيجية القطاع في مجال التكوين البحري، *التسيير الاداري لرجال البحر بما فيه التحقيقات البحرية، *اعداد المخطط الوطني لإنقاذ الأرواح البشرية وتدبيره والعمل على تنفيذه وذلك بتنسيق مع المؤسسات المعنية.			مؤشر 2.3.1.425 : نسبة المستفيدات من التكوين المستمر
	هدف 2.425 : تنمية المبادرات الاجتماعية و الاقتصادية لفائدة مهنيي قطاع الصيد البحري مع مراعات مقاربة النوع	مؤشر 1.2.425 : نسبة المستفيدين " رجال و نساء" من الإرشاد	مؤشر 1.1.2.425 : نسبة المستفيدين من الإرشاد
			مؤشر 2.1.2.425 : نسبة المستفيدات من الإرشاد
		مؤشر 2.2.425 : نسبة التعاونيات المؤطرة في السنة	مؤشر 1.2.2.425 : نسبة التعاونيات النسائية المؤطرة في السنة
		مؤشر 3.2.425 : نسبة الاستشارات الطبية المجراة من طرف وحدات صحة رجال البحر في السنة	
		مؤشر 4.2.425 : نسبة المستفيدين من التكوين الأساسي في السلامة البحرية	
		مؤشر 5.2.425 : نسبة البحارة الحاصلين على رخص استثنائية لتحمل مناصب المسؤولية على متن السفن و المستفيدين من التكوين المختتم بالحصول على دبلوم	
	هدف 3.425 : الرفع من فعالية جهاز البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر	مؤشر 1.3.425 : نسبة الأحداث البحرية المنسقة (ن.أ.م)	
		مؤشر 2.3.425 : معدل جاهزية وحدات الإنقاذ	
450 :	هدف 1.450 : تحسين تجهيزات وأداء الخدمات مع مراعاة احتياجات المرأة والرجل	مؤشر 1.1.450 : التكلفة المتوسطة للتسيير لكل موظف خلال سنة	
		مؤشر 2.1.450 : نسبة النجاعة المكتبية	

قيادة وحكامة مسؤول البرنامج : التنفيذ العملي لهدا البرنامج هو من مسؤولية مدير الشؤون العامة و القانونية	هدف 2.450 : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة للنساء و الرجال	مؤشر 1.2.450 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية	
	هدف 3.450 : تقوية كفاءات الموارد البشرية لقطاع الصيد البحري بطريقة متساوية	مؤشر 1.3.450 : نسبة تنفيذ مخطط التكوين	
		مؤشر 2.3.450 : نسبة مشاركة الموظفات والموظفين في برنامج التكوين (الموارد البشرية للقطاع	مؤشر 1.2.3.450 : نسبة مشاركة الموظفات في برنامج التكوين
			مؤشر 2.2.3.450 : نسبة مشاركة الموظفين في برنامج التكوين
	هدف 4.450 : مأسسة مقاربة النوع بقطاع الصيد البحري	مؤشر 1.4.450 : نسبة إنجاز خطة مأسسة مقاربة النوع في قطاع الصيد البحري	
		مؤشر 2.4.450 : (عدد الدورات التكوينية حول مقاربة النوع (المشاركة المتساوية بين النساء و الرجال	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 424 : تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تنتظم إستراتيجية هذا البرنامج حول ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول تخص تنمية الصيد والمحافظة على الثروات: جعلت إستراتيجية "آليوتيس" "الاستدامة" إحدى محاورها الإستراتيجية وذلك من أجل ضمان استغلال مستدام وعقلاني وتحسين الإيجار الاقتصادي لفائدة النساء و الرجال والأجيال القادمة.وهكذا، ستصبح في أفق سنة 2020 حسب أهداف إستراتيجية "آليوتيس"، 95% من المصائد مهيأة. و لقد تم تحقيق هذا الهدف في نهاية سنة 2017.

إن المصائد الرئيسية ذات قيمة تجارية عالية (الرخويات والأربيان والنازلي والقشريات الكبرى والتونيات وأبو سيف والطحالب البحرية والأصناف الساحلية والمرجان الأحمر ....) المكونة للأصناف البحرية المغربية المفرغة، فهي مستغلة إلى يومنا هذا في إطار مخططات تهيئة المصائد . من جهة أخرى، فيجب ملائمة مجهود الصيد مع إمكانيات الصيد لبلوغ التوازن بين إمكانيات الاستغلال و قدرات الصيد.

إضافة لذلك، فإن حماية الثروات البحرية الذي يمر عبر تدبير عقلاني واستغلال مستدام يستلزم مراقبة فعالة وتتبع مسار على طول سلسلة القيم لضمان الامتثال للقواعد الذي تحكم هذا التدبير.

في هذا الصدد وضعت الوزارة حزمة من الإجراءات القانونية لمحاربة جميع أنواع الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم. حيث يشكل هذا النوع من طرق الصيد خطر كبيرعلى إستدامة المخزونات السمكية وعلى البيئة البحرية وعلى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبحارة، نساء و رجال، الذين يحترمون الإجراءات والقواعد المطبقة للمحافظة وحسن تدبير الموارد السمكية.

يعتمد نظام تتبع ومراقبة أنشطة الصيد في إستراتيجية آليوتيس على منهجية مندمجة حيت يغطي السلسلة على طول مراحلها (المراقبة بالبحر ومراقبة الانزالات ومراقبة سلسلة القيم والتصديق على المصطادات).

في هذا الإطار، تم إرساء برنامج وطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري، يهدف عموما هذا البرنامج لمحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم، عبر تبادل وتنسيق وتحسين الموارد المسخرة لعمليات مراقبة أنشطة الصيد البحري. لهذا، يرسم هذا البرنامج، الأهداف العملية التي يجب تحقيقها في التفتيش والمراقبة. كذلك، يضع إجراءات عملية ومنهجية للتفتيش والمراقبة من أجل مواءمة العمليات. كما يضع كذلك، وسائل التتبع (مؤشرات وتقارير) التي تمكن من إنجاز الجرد والتقييم اللازمين لتوجيه وتحيين من أجل تحسينه أو تقويمه.

وضع هذا البرنامج الوطني للمراقبة لفترة سنتين (حتى سنة 2018) وسيتم تجديده لفترة موالية حسب التوجيهات والتحين المقررين في خلاصة التقارير والتقييم وكذلك، حسب القرارات والقواعد المتخذة في تدبير وتهيئة المصائد التي تستلزم تجديدها.

لقد تم تنزيله خلال هذه السنة لبرامج جهوية على مستوى الدوائر البحرية المتواجدة (مندوبيات الصيد البحري) لكي يتلاءم مع خصوصيات كل دائرة بحرية.

وهكذا ستعزز هذه الإستراتيجية هدف "الاستدامة" بواسطة:

-تهيئة جميع المصائد التجارية الوطنية باعتماد نهج احترازي طبقا لتوجهات المنظمة العالمية للتغذية،

-ترقية وعصرنة وتحديث آليات استغلال الموارد،

-حماية البيئة باستخدام الممارسات وتقنيات الصيد والمعدات التي تحترم الوسط،

-توفير الهياكل التسويقية و أسواق بيع منتجات الصيد و الجمع على طول الساحل،

-تفريغ منتوج ذا جودة عالية يضمن دينامية الأسواق وقيمة تجارية مضافة،

-تحسين ظروف العمل بصفة عامة وتحسين دخل النساء و الرجال العاملين في القطاع،

-محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم،

-تعزيز البحث في الصيد البحري والتطور العلمي،

-تكوين و مواكبة العنصر البشري من النساء و الرجال.

في إطار إستراتيجية آليوتيس، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية التي تهدف إلى الرفع من إنتاج تربية الأحياء البحرية من 510 طن حاليا إلى 200000 ألف طن في أفق سنة 2020 لكي ترتفع نسبة إنتاج تربية الأحياء البحرية و ذلك لكي تصل نسبة إنتاج تربية الأحياء البحرية إلى 11% من الحجم الإجمالي لإنتاج الأسماك و الرفع من رقم المعاملات ليبلغ 5 مليار درهم تضم نسبة كبيرة للتصدير.

في هذا الصدد يجب التذكير، أن المغرب يتوفر على مؤهلات جد مهمة و لاسيما من حيث الموارد الطبيعة وعلى يد عاملة ذات خبرة في مجال الصيد البحري، فضلا عن قربه من الأسواق الرئيسية.

المحور الثاني يهم الامتثال الصحي والمعياري وتعزيز التثمين والتنافسية والتطوير الصناعي لوحدات تثمين منتجات الصيد وتحسين تموين السوق المحلي والترويج للمنتجات على الصعيد المحلي والدولي.

يتبلور هذا المحور حول التوجهات الرئيسية التالية:

- تأمين الامتثال الصحي لوسائل الإنتاج ووحدات تثمين منتجات البحر على طول سلسلة الصيد و وضع الممارسات الجيدة للسلامة الصحية على طول السلسلة،

-تحسين تنظيم الأنشطة الصناعية والتجارية ومردودية الاستثمارات،

-تعزيز تنافسية وحدات التحويل و تبريد منتجات البحر من خلال تحسين تكاليف عواميل الإنتاج و تجميعهم في أقطاب التنافسية من أجل تسهيل بزوغ مشاريع تعاونية و تشجيع التآزر و تجميع المواد،

-التطوير الصناعي لوحدات تثمين منتجات الصيد من خلال تعميم عمليات التصنيع الجديدة و تحديث النسيج الصناعي في مجمله،

-تشجيع استهلاك المنتجات البحرية على مستوى أسواق بيع السمك المحلي بتحسين التموين من خلال إنشاء قنوات توزيع أكثر ملائمة، و الحفاظ على وضعيتنا في الأسواق التقليدية و البحث عن حصص جديدة في الأسواق، على الصعيد الدولي.

-زيادة وتحسين مستوى تثمين موارد الإنتاج لمنتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وخلق فرص عمل جديدة للنساء والرجال.

المحور الثالث يهم إدماج البحارة التقليديين رجال و نساء في النسيج الاجتماعي و الاقتصادي المحلي و الجهوي.

لهذا الغرض وجب وضع البنيات التحتية الضرورية لتثبيت مجهود الصيد والحفاظ على المنتوجات المصطادة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبحارة. تتكون هذه البنيات من مشاريع التهيئة المندمجة للصيد التقليدي التي مكنت من ،جهة، تجميع الأنشطة التي كانت مبعثرة وقليلة و من جهة أخرى، خلق الثروة لتكون قفزة وفرصة يجب اغتنامها لتنمية وسائل التدبير العقلاني للموارد على أرض الواقع وتحقيق أهداف تقليص الفقر.

للإشارة، هذه المشاريع المندمجة للصيد التقليدي لم تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالنساء خاصة تلك العاملة في الأنشطة الساحلية

ولكي تتمكن النساء 'البحارة' من المشاركة في التنمية المحلية و الجهوية بنفس طريقة الرجال و الاستفادة منها، من المزمع الأخذ بعين الاعتبار بشكل منتظم أنشطتهم عند تهيئ و إنجاز المشاريع المستقبلية للتهيئة المندمجة للصيد التقليدي. الهدف المتوخى هو تحسين ظروف العمل و تنمية أنشطتهم و إدماجهم في سلسلة المنتوج المصرح به و تسويقه بطرق قانونية و وضع رهن إشارتهم المعدات التقنية اللازمة والبنيات التحتية لتطوير أنشطتهم عند الحاجة.

كذلك يجب الإشارة إلى أن جل النساء و البنات العاملات في قطاع الصيد البحري، لاسيما في المناطق القروية، أميات و غير مؤهلات و يقومون بأنشطة ليست ذات قيمة عالية وغالباً ما تكون غير مدفوعة الأجر أو منخفضة الأجر في غياب أي حماية اجتماعية و يتم تسويق معظم إنتاجهم من خلال وسطاء و / أو قنوات غير رسمية. ولذلك فإن هؤلاء النساء والبنات من أكثر الجهات الفاعلة ضعفا ويحتاجون إلى اهتمام خاص تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا الغرض ولتطبيق التدابير المنصوص عليها في الخطة الحكومية للمساواة 2017-2021 ، من المقرر إجراء دراسة تهدف إلى تحديد وتعريف المبادرات والتدابير الإستراتيجية لإدماج مقاربة النوع في برامج ومشاريع تنمية قطاع الصيد البحري.

والهدف هو الاعتراف بعمل النساء و البنات وتثمينه على السواحل خصوصا في المناطق القروية، وإدماج أنشطتهن في المسالك الرسمية وتعزيز مكانتهم في سلاسل القيم.

لتسجيل مشاريع التهيئة المندمجة للصيد التقليدي في استدامة الموارد، وضع المغرب منذ سنة 2009، مشروع غمر الشعاب الاصطناعية من أجل المحافظة على النظام البيئي البحري و استغلال مستدام للموارد البحرية و الرفع من المصطادات و تحسين دخل البحارة التقليديين.

من جهة أخرى، اختار المغرب وضع مشروع غمر الشعاب الاصطناعية في المحميات البحرية فهذا المجال سيمكن من حماية التنوع البيولوجي و التدبير المثالي للموارد البحرية و المساهمة في الأمن الغذائي و تحسين ظروف العيش و العائدات الاقتصادية و بالخصوص لفائدة الساكنة المحلية من النساء و الرجال. وعلاوة على ذلك،فإن هيكلة هذه المناطق البحرية وتوحيدها ساهم في تحسين تأطير هذه الشعاب وإدارتها وتتبعها.

كما سيمكن التتبع العلمي (الإيكولوجي والاقتصادي والاجتماعي....) لأمد قصير ومتوسط وطويل من تقييم فعالية الشعاب المرجانية و/أو المحميات البحرية كوسيلة لإعادة تأهيل الموائل البحرية المتدهورة

وتوطيد وتعزيز التنوع البيولوجي من جهة، وتقييم مردودية الاقتصاد الحيوي لهذه المشاريع (تحسين تنوع الأصناف والكتل الحيوية للأصناف ذات القيمة التجارية وكذلك تحسن دخل البحارة التقليديين) من جهة أخرى.

2. مسؤول البرنامج

الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري

3. المتدخلين في القيادة

-مديرية الصيد البحري

- مديرية صناعات الصيد

- مديرية الشؤون العامة و القانونية

- المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري

- وكالة تنمية تربية الأحياء البحرية

- مديرية مراقبة أنشطة الصيد البحري

-المصالح اللامركزية لقطاع الصيد البحري

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.424: المحافظة واستدامة الموارد البحرية ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم بإشراك جميع الفاعلين المعنيين

المؤشر 1.1.424 : نسبة المصائد المهيأة مقارنة مع المصائد العامة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	95	95	95	95	-	95	2020

- **توضيحات منهجية**

يعطي هذا المؤشر المعلومات على تغطية أهم المصائد التجارية والأكثر استغلال بمخططات التهيئة. تشمل هذه المخططات إجراءات التدبير المكيفة والخاصة لكل مصيدة.

عملية تهيئة المصائد، عملية دينامية، متطورة و مسترسلة تقوم على تتبع مستمر لمؤشرات نشاط كل قطاع في مختلف الموانئ و التقييمات العلمية للمخزونات المعنية من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري. على ضوء نتائج هذا التتبع و باستشارة مع المهنيين ، يتم إدخال التعديلات على هذه المخططات. واستجابة لمتطلبات بعض المنظمات الجهوية أو الدولية، يتم إدخال بعض إجراءات التدبير في هذه المخططات.و تهدف الإجراءات المتخذة من طرف القطاع الحكومي المكلف بتدبير الصيد إلى الحفاظ على مستوى النجاعة الذي بلغ في تهيئة الموارد البحرية الوطنية

- **مصادر المعطيات**

المعطيات متوفرة بمديرية الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري.

لقد تم تحيين هذا المؤشر بعد نشر المراسيم والقرارات و توصيات المنظمات الجهوية للصيد البحري لإقامة تدابير التهيئة بالمصيدة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لاشيء

- **تعليق**

لقد تم بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر قبل الموعد المحدد وسيتم استبدال هذا المؤشر في المشروع المستقبلي لنجاعة الأداء

المؤشر 2.1.424 : نسبة عمليات المراقبة بالنسبة للمفرغات

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	10	10	10	12	12	2021

- **توضيحات منهجية**

تم تحديد هذه النسبة في البرنامج الوطني بالنسبة إلى درجة الخطر. ففي الواقع، اعتمد البرنامج الوطني مقاربة تدبير المخاطر في ممارسة المراقبة والذي يعطي مصفوفة تنسجم مع الأرقام المستهدفة لكل مصيدة على شكل نسب تغطية المفرغات والمحلات والوحدات على الأرض بالنسبة إلى أهمية المخاطر. يعتبر"الخطر"، كل فجوة لأحكام القانون التي تنظم ممارسة الصيد البحري وسيتم تحديد أهميته في البرنامج الجهوي.

هكذا، سيتم تحديد النسب في البرنامج الجهوي لمدد سنوية أو نصف سنوية ولا يمكن معرفة عدد عمليات المراقبة إلا في نهاية الفترة (سنويا أو نصف سنويا).

فنسب التغطية المبينة في المصفوفات والمقابلة للمصيدة المعنية لا تعتبر إلا كمؤشر وليست حصرية وهي تتغير كالتالي:

- البواخر: من 1 إلى 15% من المفرغات وتصل في بعض المصائد إلى 100% من مفرغات بواخر الصيد في أعالي البحار

- الوحدات على الأرض: من 5 إلى 15% شهريا و100% في بعض المصائد قبل دخول فترة الراحة البيولوجية وعند نهايتها.

يستغل عدد عمليات المراقبة لقياس مجهود المراقبة المادية مقارنة مع حجم نشاط الصيد من جهة (المفرغات) وتقييم آثار المراقبة بالاستناد لعدد المخالفات والمؤشرات الأخرى المقامة في البرنامج الوطني والمتعلقة بنوع الصيد والقطاع المعني والجهة وبرنامج التهيئة والأصناف...، من جهة أخرى.

للإشارة، فهذه المهمة تقتصر على الرجال فقط و ذلك لصعوبة المهمة و الظروف العمل الصعبة لاسيما في الليل.

- **مصادر المعطيات**

مديرية مراقبة أنشطة الصيد البحري ومندوبيات الصيد البحري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نظرا لأن البرنسامج الوطني تم وضعه حديثا و تطبيقه يمر عبر تنزيل البرامج الجهوية خلال سنة 2017 فإن النسبة الموضوعة في الجدول أعلاه فهي المتوسط المقدر، كذلك فهذا التقدير مسند على توقعات الاحتياجات من الميزانية و الموارد البشرية

- **تعليق**

إن صعوبة العمل و بعد مراكز الصيد و أوقات عمليات المراقبة تجعل مهنة المراقبة أقل جاذبية للعنصر النسوي

الهدف 2.424: ضمان الظروف المثلى للجودة والأمن الصحي لقطاع الصيد بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية

المؤشر 1.2.424 : نسبة المراقبة المتوقعة للامتثال الصحي بالنسبة للمراقبة المستهدفة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	78	88	93	95	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يستعلم هذا المؤشر حول الامتثال الصحي لأنشطة الصيد وتثمين منتجات الصيد وفقا للمتطلبات الوطنية والدولية في هذا المجال.

يقيم هذا المؤشر وفقا لعدد الزيارات السنوية المسطرة للمواكبة والتتبع والمراقبة المنجزة بالنسبة للنسبة المستهدفة سنة 2021 لضمان والسهر على الامتثال للشروط الصحية لمجموع الفاعلين في التثمين. في تقرير قانون المالية لسنة 2018 تم تحديد رقم هذا المؤشر في 3960 زيارة في أفق سنة 2020. لكن هذا الرقم تمت مراجعته إلى 500 3زيارة و ذلك على ضوء التحقيق الداخلي الذي تم إطلاقه على مستوى مندوبيات الصيد البحري و تقديرات مديرية صناعات الصيد البحري على أساس الاستثمارات المستقبلية في صناعات الصيد و البنيات التحتية التسويقية و تعميم التراخيص الصحية لمراكب الصيد الساحلي

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات من مندوبيات الصيد البحري حسب برامج عملها السنوي وتقوى بمديرية صناعات الصيد البحري ويتم تحيين هذا المؤشر سنويا

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

العناصر الذي يمكنها أن تأثر-على تحقيق المؤشر ترجع إلى موسمية النشاط أو أوضاع ظرفية أو أحداث اجتماعية (إضرابات أو غيرها)

- **تعليق**

سيمكن مشروع مرسوم لإعادة تنظيم المصالح اللاممركزة للوزارة من بلوغ الهدف المسطر

المؤشر 2.2.424 : نسبة المراقبة المتوقعة لنشاط بيع السمك بالجملة بالنسبة للمراقبة المستهدفة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	22	61	79	91	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يستعلم هذا المؤشر حول عدد مهمات مراقبة نشاط بيع السمك وفقا للمتطلبات الوطنية والدولية في هذا المجال.

يقيم هذا المؤشر وفقا لعدد الزيارات السنوية المسطرة لمراقبة نشاط بيع السمك بالجملة بالنسبة للقيمة المستهدفة سنة 2021، لضمان والسهر على الامتثال للشروط الصحية لمجموع الفاعلين في بيع السمك بالجملة. في تقرير قانون المالية لسنة 2018تم تحديد رقم هذا المؤشر في 720زيارة. لكن هذا الرقم تمت مراجعته و رفعه إلى 1656 زيارة في أفق سنة 2021 و ذلك على ضوء التحقيق الداخلي الذي تم إطلاقه على مستوى مندوبيات الصيد البحري و تقديرات مديرية صناعات الصيد البحري على اساس الاستثمارات المستقبلية في البنيات التحتية التسويقية و نشاط بيع السمك بالجملة

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات من مندوبيات الصيد البحري حسب برامج عملها السنوية و تثبت من طرف مديرية صناعات الصيد البحري ويتم تحيين هذا المؤشر سنويا

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

العناصر الذي يمكنها أن تأثر-على تحقيق المؤشر ترجع إلى موسمية النشاط أو أوضاع ظرفية أو أحداث اجتماعية (إضرابات أو غيرها)

- **تعليق**

سيمكن مشروع مرسوم لإعادة تنظيم المصالح اللاممركزة للوزارة من بلوغ الهدف المسطر

الهدف 3.424: تشجيع التثمين و التنافسية والتنمية الصناعية لمقاولات تثمين منتجات الصيد بإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية

المؤشر 1.3.424 : رقم المعاملات المحقق عند التصدير

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
مليار درهم	22,09	24,65	27,20	29,76	-	29,76	2020

- **توضيحات منهجية**

يوفر هذا المؤشر الخاص برقم المعاملات المحقق من طرف شركات تثمين منتجات الصيد عند ممارسة نشاطها، المعلومات حول مستوى تطوير وتنافسية الصناعة و كذلك مستوى تعزيز وتسهيل ولوج منتجات الصيد المغربية للأسواق.

الهدف الحالي كما هو محدد في برنامج آليوتيس للقطاع للفترة 2009 – 2020 هو الرفع من قيمة رقم المعاملات عند التصدير ب 2,6 مرة في أفق سنة 2020 مع العلم أن قيمة الصادرات سنة 2009 بلغت 12 421 759 000 درهم.

هذا المؤشر يتوافق مع قيمة الصادرات السنوية الإجمالية من المنتجات البحرية بالنسبة للرقم المستهدف سنة 2020. لتحقيق هذا الهدف، يجب أن يتبع هذا المؤشر خطا تصاعديا بالرجوع إلى تطوره مابين سنة 2007 (السنة المرجعية لإستراتيجية آليوتيس) و سنة 2017 التي عرفت معدل نسبة تطور سنوي تقدر ب +6%

- **مصادر المعطيات**

تجمع المعطيات الخامة من مكتب الصرف والمؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات وتعالج وتحلل على مستوى مديرية صناعات الصيد البحري.

هذا المؤشر يحين كل ثلاثة أشهر وكل سنة في إطار تتبع نشاط صناعات التثمين والتسويق

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن المؤسسات التي توفر المعطيات تنشرها بصفة مؤقتة و لا تصبح نهائية إلى في نهاية السنة الموالية.

- **تعليق**

العناصر التي من المحتمل أن تؤثر على تحقيق المؤشر ممكن أن تكون ناتجة على تراجع الانتاج الوطني للمصطادات أو إرساء معايير جديدة ملزمة لزبنائنا لتبادل منتجات الصيد أو اقتصادية أو مالية أو سياسات وطنية أو دولية أو لأزمة حركة التنقل عبر الطرق أو بحري أو جوي أو انخفاض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الدولية

المؤشر 2.3.424 : معدل الاستهلاك المحلي السنوي الفردي للسمك

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
كلغ/عام	14,45	14,97	15,48	16	-	16	2020

- **توضيحات منهجية**

يستعلم هذا المؤشر على مستوى الاستهلاك الفردي لمنتجات البحري الذي يعتمد على تموين السوق المحلي ومشروط بمستوى تحسن الإنتاج السمكي الوطني وحجم الاستيراد الموجه للاستهلاك.

بلوغ الهدف المحدد في برنامج آليوتيس للقطاع للفترة 2009 – 2020 المحدد في بلوغ استهلاك 16 كلغ للفرد مقرون بتحقيق إنتاج 1.660.000 طن و استيراد 130.000 طن موجهة للاستهلاك .

الصيغة العامة لحساب هذا المؤشر هي ان يكون لدينا في البسط: (الإنتاج– التصدير) + الاستيراد الموجه للاستهلاك و في المقام : مجموع سكان المغرب.

هذا المؤشر مقدر على أساس نموذج تقييمي معد من طرف مديرية صناعات الصيد البحري من خلال التحقيقات الوطنية المنجزة لهذه الغاية.

لقد تم تقدير نسبة الاستهلاك الفردي للسمك لسنة 2017 على ضوء نسب المفرغات و الواردات الموجهة للإستهلاك، على أساس هذه التقديرات و أهداف إستراتيجية آليوتيس تم تقدير نسب الاستهلاك السمك لسنوات 2018 و 2019 مع العلم أن الهدف هو تحقيق 16 كلغ للفرد سنة 2020.

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات المتعلقة بالإنتاج الوطني ووجهته والاستيراد تبعا من المكتب الوطني للصيد ومكتب الصرف. و تعالج هذه المعطيات وتحلل بمديرية صناعات الصيد البحري وكذلك يتم تقاطع المعطيات مع نتائج الاستقصاء حول الاستهلاك الوطني لمنتجات الصيد عندما سيتم إنجازها.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

العناصر التي من المحتمل أن تؤثر على تحقيق المؤشر ممكن أن تكون ناتجة على تراجع المنتجات البحرية المفرغة لاسيما تلك الموجهة لتموين السوق المحلي وكذلك لتراجع استيرادات المنتجات البحرية الموجهة للاستهلاك.

- **تعليق**

إن نسب استهلاك السمك فهي مقدرة و سيتم إثبات النسب الحقيقية لاستهلاك عبر الاستقصاء الوطني حول الاستهلاك المحلي

الهدف 4.424: تجميع و تنظيم البحارة الصيادين من النساء و الرجال

المؤشر 1.4.424 : نسبة تغطية الساحل بمشاريع التهيئة المندمجة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	57	64	68	73	80	80	2021

- **توضيحات منهجية**

تحتسب هذه النسبة بوضع في البسط: عدد المشاريع المهيأة المندمجة للصيد التقليدي المنجزة خلال السنة المعنية، و في المقام :. عدد المشاريع المهيأة المندمجة للصيد التقليدي المتوقعة في أفق 2021

يهدف هذا المؤشر إلى :

-تطوير وتنظيم مصائد الأسماك الحرفية ؛

-تشجيع المنافسة، وتطوير التسويق ومكافحة صيد الأسماك الغير مشروع والغير المقنن والغير المنظم؛

-تحسين الدخل ومكافحة الفقر؛

- تشجيع مناصفة النوع في قطاع الصيد البحري؛

- تشجيع التسيير الاقتصادي الذاتي للنساء و البنات؛

- تحسين وضعية المرأة في سلسلة قيم المنتجات البحرية؛

- المساهمة في تعزيز الوضعية الاقتصادية للنساء و البنات في المجال القروي

علما أن الهدف المرسوم هو بناء نقطة تفريغ مجهزة كل 50 كلم مقابل 87 كيلومتر تقريبا حاليا.

- **مصادر المعطيات**

قسم التجهيزات و المعدات و وحدة النوع و التنمية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

العناصر التي من المحتمل أن تؤثر على تحقيق هذا المؤشر و بلوغ الهدف المنشود هي :

-توفر الوعاء العقاري والعوائق الطبوغرافية والجغرافية والجيولوجية وقياس أعماق المواقع؛

-مخاطر القوات القاهرة والكوارث الطبيعية؛

- السياسات الاقتصادية والمالية والقرارات السياسية للدول؛

- **تعليق**

05 نقط مجهزة للتفريغ تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع عن طريق تنظيم النساء داخل تعاونيات بعضها لها أنشطة مدرة للدخل.

برنامج 425 : التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ترتكز إستراتيجية البرنامج على ثلاثة محاور:
المحور الأول: يهم تأهيل اليد العاملة، نساءا و رجالا، بقطاع الصيد البحري من خلال التوجيهات الأساسية التي تتمحور حول الأهداف التالية:

- إصلاح التكوين البحري قصد ملائمته مع توجيهات إستراتيجية القطاع وذلك من خلال تنويع الشعب وطرق التدخل قصد تلبية كل الحاجيات من اليد العاملة المؤهلة لمواكبة مشاريع مخطط آليوتيس خاصة برامج تنمية تربية الأحياء البحرية و قطاع تحويل المنتجات البحرية وتعزيز تسويق السمك و تحديث الأسطول و مخططات التهيئة المصايد.....،
- تحسين جودة التكوين لاسيما من خلال التعميم التدريجي للمقاربة بالكفاءات بمؤسسات التكوين المهني البحري وعلى جميع المستويات والشعب مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات في مجال التكوين المهني ،
- تحسين تدبير منظومة التكوين، وذلك من خلال الاستعمال الأمثل للموارد البشرية، والمعدات والتجهيزات الموضوعة رهن إشارة مؤسسات التكوين البحري،
- ملاءمة عرض التكوين مع حاجيات القطاع وكذا الفئات المستهدفة من خلال الانفتاح على المحيط الاجتماعي المهني وتحقيق اندماج المتكونين،

المحور الثاني: يهتم هذا المحور بالترقية الاجتماعية والمهنية لرجال البحر العاملين بقطاع الصيد البحري وكذا النساء و الرجال العاملين بالأنشطة الموازية للصيد البحري و التدبير الإداري لرجال البحر، الذي يرتكز على الأهداف التالية:

- تطوير برامج الدعم لإحداث وتدبير تعاونيات الصيادين للنساء و للرجال ؛
- تقوية قدرات رجال البحر من خلال تعميم التكوين الأساسي في مجال السلامة البحرية طبقا للتشريع الجاري به العمل و تنفيذ برامج التكوين أثناء العمل ؛
- السماح للبحارة المحترفين المستفيدين من رخصة استثنائية لتحمل مناصب المسؤولية على متن السفن بالتكوين من أجل الحصول على دبلوم يؤهلهم للحصول على الاجازات المطلوبة قانونا بهدف تقليص عدد رخص الاستثناء الممنوحة و ذلك تماشيا مع المتطلبات التنظيمية في مجال ممارسة مهام القيادة والمسؤولية على متن سفن الصيد ؛
- تعميم التغطية الاجتماعية والصحية على البحارة العاملين بالصيد التقليدي ؛
- توحيد وتحسين مساطر تدبير رجال البحر والتحقيقات البحرية ؛
- الرقي بطب رجال البحر؛
- العمل على وضع نصوص قانونية تهدف الى تحسين ظروف العمل والعيش على متن سفن الصيد البحري.

المحور الثالث: ويهم تقوية جهاز البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر وتعزيز أنشطة الإنقاذ البحري، سعيا لتحقيق الأهداف التالية:

- ضمان تغطية واسعة للساحل المغربي بوسائل الاتصال لاستقبال نداءات الاستغاثة و تنسيق عمليات الانقاذ البحري ؛
- ضمان جاهزية وحدات الإنقاذ البحري
- تعزيز قدرات وكفاءات العاملين على متن سفن الإنقاذ وبالمركز الوطني لتنسيق عمليات الانقاذ؛
- تحسين تنسيق عمليات الإنقاذ بالمنطقة الخاضعة للنفوذ المغربي ؛
- تشجيع وتقوية التعاون الجهوي الإفريقي في مجال الانقاذ البحري.

2. مسؤول البرنامج

مديرة التكوين البحري ورجال البحر و الإنقاذ مكلفة ب:

*اعداد وتنفيذ استراتيجية القطاع في مجال التكوين البحري،

*التسيير الاداري لرجال البحر بما فيه التحقيقات البحرية،

*اعداد المخطط الوطني لإنقاذ الأرواح البشرية وتدبيره والعمل على تنفيذه وذلك بتنسيق مع المؤسسات المعنية.

3. المتدخلين في القيادة

بالنسبة للتكوين:

*رئيس قسم التكوين البحري، مكلف بالسهر على تنفيذ استراتيجية التكوين البحري المتعلقة بالقطاع وتتبعها وتنسيقها لدى مؤسسات التكوين البحري ،

* رئيس مصلحة التتبع التقني للموارد ولتنفيذ برامج التكوين مكلف بالتتبع التقني للموارد البشرية والتقنية والتجهيزات المسخرة لتطبيق برامج التكوين البحري،

*رئيس مصلحة برامج التكوين والمراقبة البيداغوجية: السهر على اعداد وتحيين ومراجعة البرامج والمراقبة البيداغوجية المتعلقة بتنفيذها،

* رئيس مصلحة الدراسات وتوحيد المعايير وبرمجة التكوين:مكلف بإعداد أو المساهمة في إعداد الدراسات المتعلقة بالتكوين البحري واقتراح مسا طير موحدة لفائدة مؤسسات التكوين المهني البحري واقتراح برمجة الشعب و أعداد المتدربين الذين سيتم تكوينهم داخل هذه المؤسسات على المدى المتوسط أو الطويل.

بالنسبة لرجال البحر:

*رئيس قسم رجال البحر، مكلف بتتبع التسيير الإداري لرجال البحر بما فيه التحقيقات البحرية،

* رئيس مصلحة تقييد رجال البحر: يسهر على تطبيق النظام الجاري به العمل في مجال التقييد البحري وشغل مناصب المسؤولية على متن سفن الصيد البحري،

* رئيس مصلحة تأطير تنظيمات المنتجين : مكلف بمصاحبة وتأطير تنظيمات المنتجين لا سيما التعاونيات وتتبع البرنامج الوطني للإرشاد،

* رئيس مصلحة مراقبة العمل البحري والتحقيقات البحرية : يسهر على تتبع تطبيق التنظيم الجاري به العمل في مجال العمل البحري و تكوين الطاقم والتحقيقات البحرية.

بالنسبة لإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر:

* رئيس مصلحة انقاذ الأرواح البشرية بالبحر: مكلف بالتنسيق مع المؤسسات الأحرى المعنية في مجال اعداد المخطط الوطني لإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر والعمل على تنفيذه وتسيير المركز الوطني لتنسيق عمليات الإنقاذ بالبحر

* **مديرو مؤسسات التكوين البحري** : مسؤولون عن التسيير الإداري والمالي والتربوي على مستوى مؤسستهم (مراكز التأهيل المهني البحري/ معاهد تكنولوجيا الصيد البحري/المعهد العالي في الصيد البحري)، 14 مؤسسة تكوين بحري.

* **مندوبو الصيد البحري :** ممثلو وزير الصيد البحري في دوائرهم.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.425: وضع رهن إشارة قطاع الصيد البحري يد عاملة مؤهلة مع الأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع

المؤشر 1.1.425 : نسبة عملية إرساء (ن.ع.إ) برامج التكوين التي تم إعدادها حسب المقاربة باعتبار الكفاءات بمؤسسات التكوين البحري

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(%)(ن.ع.إ)	16,70	21,40	28,50	35,60	60	60	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين المؤشر عدد عمليات إرساء برامج التكوين المعدة حسب المقاربة ب الكفاءات بمؤسسات التكوين المهني البحري بالنسبة للعدد الإجمالي للعمليات المستهدفة.
فالمؤشر يعادل مجموع عدد العمليات التي تم إرساؤها خلال السنة N مقسوم على العدد الإجمالي للعمليات المستهدفة وهي [1] 56. و تجدر الإشارة أن برنامج الإرساء ابتدأ سنة 2015.
العدد الإجمالي لعمليات الإرساء يتكون من البرامج الآتية :

- برنامجان: التي سيتم إرساؤهما بمعهدي التكنولوجيا للصيد البحري بأسفي و طانطان ، أي 4 عمليات إرساء.
- 4 برامج: سيتم إرسائها ب 13 مؤسسة للتكوين البحري، أي ما يعادل [1] 52 عملية إرساء.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية إرساء برنامج تمر عبر مراحل أهمها :

- القيام بتشخيص عام للمؤسسة ومحيطها الاجتماعي و المهني ؛
- معاينة الفوارق المرتبطة بالموارد البشرية و المادية و المالية وإجراءات العمل ؛
- إنشاء مخطط لإرساء البرنامج، يضم مختلف التدابير التصحيحية ؛
- تفعيل عملية الإرساء ؛

وتجدر الإشارة أن قطاع الصيد البحري يستفيد من مصاحبة خبراء كنديين في اطار مشروع REAPC (الذي باشرته كتابة الدولة في التكوين المهني بتعاون مع كندا) من أجل إرساء البرامج المعدة حسب المقاربة بالكفاءات.
لقد تمت مراجعة وتخفيض وتيرة إرساء برامج التكوين المعدة حسب المقاربة بالكفاءات نظرا لنقص الموارد البشرية والمالية لتجهيز مؤسسات التكوين بالمعدات البيداغوجية اللازمة.

(1 هذا الرقم يمكن مراجعته على ضوء نشر المرسوم الذي يحدد الشروط اللازمة لممارسة مهام القيادة على متن سفن الصيد البحري والقرارات المتخذة لتنفيذه وآثارها على عدد ومضمون البرامج)

- **مصادر المعطيات**

التقرير السنوي لأنشطة مؤسسات التكوين المهني البحري

مشاريع مؤسسات التكوين المهني البحري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

من المحتمل أن يؤدي التأخير في مراجعة البرامج حسب المقاربة بالكفاءات إلى عدم احترام الجدول الزمني لإرساء هذه البرامج.

- **تعليق**

تمثل مراجعة البرامج حسب المقاربة بالكفاءات جزءا من المشروع المندمج الخاص بمراجعة القوانين المتعلقة بالصلاحيات التي تخولها الشهادات الضرورية للقيام بمهام المسؤولية على متن سفن الصيد.

المؤشر 2.1.425 : نسبة إدماج الخريجين " رجال و نساء " بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة إدماج الخريجين " رجال و نساء " بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة		%	67	70	73	76	80	**80**	**2021**
المؤشرات الفرعية	نسبة إدماج الخريجين بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة	%	70	73	76	80	84	**84**	**2021**
	نسبة إدماج الخريجات بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة	%	36	39	42	46	50	**50**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

يبين المؤشر 2.1.425 نسبة خريجي مؤسسات التكوين البحري المدمجين بالحياة العملية لأول مرة بعد 6 أشهر من حصولهم على الشهادة. يتعلق الأمر بخريجي نمط التكوين القار، علما أن النساء يمثلن فيه نسبة 7% تقريبا. و يعادل المؤشر عدد الخريجين (نساء و رجال) المدمجين خلال السنة مقسوم على العدد الإجمالي لخريجي مؤسسات التكوين البحري (نساء و رجال) خلال السنة.

يعادل المؤشر الفرعي 1.2.1.425 عدد الخريجين رجالا المدمجين خلال السنة مقسوم على العدد الإجمالي لخريجي مؤسسات التكوين البحري رجالا خلال السنة.

يعادل المؤشر الفرعي 2.2.1.425 عدد الخريجات نساء المدمجات خلال السنة مقسوم على العدد الإجمالي لخريجات مؤسسات التكوين البحري نساء خلال السنة.

يأخذ بعين الإعتبار فقط خريجي نمط التكوين القار ولا يأخذ بعين الإعتبار خريجي نمط التكوين بالتدرج

- **مصادر المعطيات**

تقرير خلايا الإدماج على مستوى مؤسسات التكوين البحري، مندوبيات الصيد البحري ونظام المعلومات (SAMAC V2)

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

صعوبة تتبع إدماج الخريجين و الخريجات والذي من المنتظر أن يتحسن عن طريق نظامSAMAC V2، علما بان نسبة منهم تدمج بقطاعات أخرى غير الصيد.
صعوبة تتبع نسبة الإدماج لأن مؤسسات التكوين البحري المعنية مازالت في طور جمع البيانات من مندوبيات الصيد البحري.
و تنكب المديرية على تطوير وسائل جمع و تتبع عملية إبحار خريجي مؤسسات التكوين البحري خصوصا فيما يتعلق بتمكين مؤسسات التكوين للولوج إلى قاعدة بيانات النظام المعلومياتي SAMAC V2.

- **تعليق**

تقوم كذلك كتابة الدولة في التكوين المهني بتتبع إدماج الخريجين بتعاون مع القطاعات المكونة.

المؤشر 3.1.425 : نسبة المستفيدين " رجال و نساء " من التكوين المستمر

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة المستفيدين " رجال و نساء " من التكوين المستمر		%	34.2	62	74	87	100	**100**	**2021**
المؤشرات القطاعية	نسبة المستفيدين من التكوين المستمر	%	35.17	64	70	75	80	**80**	**2021**
	نسبة المستفيدات من التكوين المستمر	%	19.7	20	30	50	80	**80**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

تجدر الإشارة أن مديرية التكوين البحري و رجال البحر و الإنقاذ قامت بمراجعة الأهداف المتعلقة بالتكوين المستمر.
هدف تكوين 28.500 مستفيد، من هذا الصنف من التدريب، في أفق سنة 2021 تم تقليصه إلى 15.800 مستفيد.
و يعزى هذا التقليص إلى عدم توفر الموارد البشرية الكافية التي تعاني منها مجموع مؤسسات التكوين البحري كما تشتكي شح الموارد المالية المرصودة و كذا التنقل المستمر للشريحة المستهدفة بالتكوين المستمر.
يوفر المؤشر 3.1.425 معلومات حول عدد المستفيدين (رجال و نساء) من التكوين المستمر أثناء فترة الشغل مقارنة بالعدد الإجمالي للمستفيدين.
المؤشر 3.1.425 يساوي العدد المتراكم للمستفيدين من التكوين خلال السنة N، مقسوم على العدد الإجمالي للمستفيدين إلى حدود سنة 2021.
العدد الإجمالي للمستفيدين المستهدفين في أفق 2021 هو 15800 مستفيد منهم 14.800 رجلا و 1.000 إمرأة.
المستفيدون من التكوين المستمر هم أساسا البحارة الصيادون والنساء النشيطات بالقطاع. يمكن لنفس الشخص ان يستفيد من تكوين أو أكثر في نفس السنة او خلال سنوات مختلفة.
ويمكن لنفس الشخص الاستفادة من تكوين واحد أو من عدة تكوينات في نفس السنة أو خلال عدة سنوات.
المستفيدون من التكوين المستمر، يمكن أن يكونوا من حاملي شهادات مؤسسات التكوين البحري، من البحارة الصيادين او من النساء النشيطات بالقطاع و الذين لم يسبق لهم الاستفادة من أي تكوين.
يعتمد تحقيق هذه الأهداف على الموارد المخصصة لتنفيذ هذه الإجراءات وعلى وجه الخصوص توفير المكونين الممارسين في مؤسسات التكوين البحري.

- **مصادر المعطيات**

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين البحري ومندوبيات الصيد البحري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد تحقيق هذه البرامج على انخراط البحارة الصيادين و النساء النشيطات في القطاع.

- **تعليق**

يتميز عرض مؤسسات التكوين في مجال التكوين المستمر بتنوعه و يضم مواضيع في مجال استعمال معدات الملاحة، تقنيات الصيد، السلامة، المحافظة على الثروات و تحسين الجودة، كما يمكن ان يستجيبون لمتطلبات الخاصة للمهنيين خصوصا اصلاح الشباك، تجارة السمك و التكوين الاساسي لولوج مهنة بحار.

الهدف 2.425: تنمية المبادرات الاجتماعية و الاقتصادية لفائدة مهنيي قطاع الصيد البحري مع مراعات مقاربة النوع

المؤشر 1.2.425 : نسبة المستفيدين " رجال و نساء" من الإرشاد

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة المستفيدين " رجال و نساء" من الإرشاد		%	44	55	70	84	100	**100**	**2021**
المؤشرات الفرعية	نسبة المستفيدين من الإرشاد	%	44	60	72	84	100	**100**	**2021**
	نسبة المستفيدات من الإرشاد	%	24	40	60	80	100	**100**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

هذا المؤشر يبين عدد المستفيدين من الإرشاد البحري مقارنة مع العدد الإجمالي للمستفيدين في أفق 2021.

المؤشر1.2.425 يساوي العدد المتراكم للمستفيدين **(رجال و نساء)** من الإرشاد البحري في السنة N، مقسوم على العدد الإجمالي للمستفيدين المستهدف في 2021 وهو 44.000 مستفيد منهم 41.000 رجل و3.000 امرأة.

المؤشر الفرعي 1.1.2.425 يساوي العدد المتراكم للمستفيدات من الإرشاد البحري في السنةN،مقسوم على العدد الإجمالي للمستفيدات.

المؤشر الفرعي 2.1.2.425 يساوي العدد المتراكم للمستفيدين_من الإرشاد البحري في السنةN،مقسوم على العدد الإجمالي للمستفيدين .

المستفيدون الأساسيون هم البحارة الصيادون والنساء العاملات بقطاع الصيد البحري التقليدي. نفس الشخص يمكنه أن يستفيد من دورة أو عدة دورات تكوينية في السنة الواحدة أو خلال سنوات مختلفة.

هؤلاء المستفيدون يمكنهم أن يكونوا بحارة صيادون ونساء نشيطات بقطاع الصيد البحري غير مستفيدات من أي تكوين.

تحقيق هذه الأهداف مرتبط بالإمكانيات المخصصة لتنفيذ هذه البرامج.

- **مصادر المعطيات**

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين المهني البحري ومندوبيات الصيد البحري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق هده البرامج مرتبط بانخراط البحارة الصيادين والنساء النشيطات بقطاع الصيد و كذا إلى الصعوبات الناتجة عن إحصاء المستفيدين من الإرشاد البحري.

- **تعليق**

النقص في المكونين المرشدين والمرشدات داخل مؤسسات التكوين المهني البحري لا يسمح بسد الحاجيات المعبر عنها في مجال الارشاد من طرف المهنيين.

النقص في المؤطرات المرشدات لا يسمح بتغطية بعض المناطق للصيد التقليدي والقيام ببعض العمليات لصالح النساء وذلك لعادات و تقاليد تتميز بها بعض جهات المغرب (لا يمكن تأطير النساء إلا من طرف عنصر نسوي)

المؤشر 2.2.425 : نسبة التعاونيات المؤطرة في السنة

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة التعاونيات المؤطرة في السنة		%	50	60	70	75	80	**80**	**2021**
المؤشرات الفرعية	نسبة التعاونيات النسائية المؤطرة في السنة	%	30	40	50	60	70	**70**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

يبين هدا المؤشر عدد التعاونيات التي تستفيد من تأطير قطاع الصيد البحري في ميدان التدبير الإداري والمالي أو في ميدان تقني ذو علاقة بالصيد والتحويل كالوقاية والسلامة .....

مع العلم أن سنويا تخلق عشرات التعاونيات الجديدة من بينها تعاونيات للنساء وتبقى سنة 2014 مرجعا ، بعدد 107 تعاونيات للرجال و 07تعاونيات للنساء.

المؤشر الفرعي 1.2.2.425 يساوي عدد تعاونيات النساء المكونة والمؤطرة على العدد الإجمالي لتعاونيات النساء القائمة خلال السنة N.

- **مصادر المعطيات**

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين المهني البحري ومندوبيات الصيد البحري و كذا وحدة النوع والتنمية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق هذا الهدف لصالح تعاونيات النساء مرتبط بمدى التزامهن وتفرغهن من أجل الاستفادة من التأطير.

لا يمكن الوصول إلى القيمة المستهدفة و المتمثلة في 100% لأن بعض التعاونيات تعرف صعوبات في التسيير أو ليست نشيطة.

- **تعليق**

المعطيات الموجودة لا تمكننا من تثمين المجهودات المبذولة لفائدة التعاونيات لان جلهن تعرفن صعوبات في التنظيم و التسيير.

المؤشر 3.2.425 : نسبة الاستشارات الطبية المجراة من طرف وحدات صحة رجال البحر في السنة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	46	54	71	88	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين هدا المؤشر عدد الاستشارات الطبية المجراة من طرف وحدات صحة رجال البحر لصالح البحارة الصيادين و خصوصا الرجال. هذه الاستشارات الطبية تخص فحوصات القدرة الجسدية لولوج المهنة أو الفحص السنوي الإجباري و الاستشارات العلاجية.

وتبقى سنة 2016 مرجعا حيث تم إجراء أكثر من 38.000 استشارة. كذلك العدد الإجمالي المحدد سيكون 180.000 استشارة في أفق 2021.

المؤشر 3.2.425 يساوي عدد الفحوصات المجراة خلال سنة N زائد إجمالي السنوات السابقة مقسوم على 180.000.

- **مصادر المعطيات**

تقارير مندوبيات الصيد البحري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن أن تكون المعطيات الحالية ناقصة و ذلك بسبب الصعوبات التي تعرفها بعض وحدات رجال البحر و لا سيما الخصاص المسجل في الأطقمة الطبية.

- **تعليق**

لا تخص الاستشارات الطبية إلا الرجال وخاصة الفحص السنوي الإجباري لولوج المهنة المطابق حسب ما ينصه القانون. أما بالنسبة للنساء، فجلهن لا يتواجدن على متن سفن الصيد ولكن أحيانا تستفيد نساء البحارة الصيادين من الاستشارات الطبية المنظمة عن طريق قوافل صحية بمساهمة من وزارة الصحة على مستوى الموانئ.

المؤشر 4.2.425 : نسبة المستفيدين من التكوين الأساسي في السلامة البحرية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	0	33	66	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين هدا المؤشر 4.2.4.25 عدد المستفيدين من التكوين الأساسي في السلامة البحرية مقارنة مع العدد الإجمالي المستهدف في أفق 2021.

المؤشر 4.2.4.25 يعادل تراكم عدد المستفيدين من التكوين الأساسي في السلامة البحرية المتعلق بالسنة N مقسوم على العدد الإجمالي المستهدف في أفق 2021 و الذي يقدر ب9.000 مستفيد.

كما أن خريجي مؤسسات التكوين البحري، البحارة الصيادون النشيطون، النساء النشيطات في قطاع الصيد في حالة تواجدهن و كذا المرشحون لمهنة البحري، يمكنهم الإستفادة من التكوين الأساسي في السلامة البحرية.
و يبقى تحقيق الأهداف رهين بالموارد المرصودة لإنجاح هذه العملية.

- **مصادر المعطيات**

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين المهني البحري و مندوبيات الصيد البحري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تنفيذ هذه البرامج يعتمد على انخراط البحارة الصيادين رجالا و النساء النشيطات في قطاع الصيد البحري و على تدليل الصعوبات المرتبطة بوجود عدد مهم من الأميين المرشحين إلى مهنة البحار و توظيف العدد الكافي من المكونين.

- **تعليق**

طبقا للقوانين الجاري بها العمل، يجب تعميم التكوين في السلامة البحرية على جميع البحارة بما فيهم العاملين. هدا البرنامج يخص فقط الرجال علما ان النساء لا يتكلفن بهذا النشاط.

المؤشر 5.2.425 : نسبة البحارة الحاصلين على رخص استثنائية لتحمل مناصب المسؤولية على متن السفن و المستفيدين من التكوين المختتم بالحصول على دبلوم

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	70	80	90	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين هدا المؤشر 5.2.4.25 عدد البحارة المحترفين الحاصلين على رخص استثنائية (المزاولون استثناء مهام المسؤولية على متن سفن الصيد المغربية لأنهم لا يتوفرون على الشروط القانونية المطلوبة) المستفيدين من تكوين مختتم بالحصول على دبلوم في إحدى مؤسسات التكوين البحري بهدف تكوينهم تدريجيا مقارنة بالعدد الإجمالي المستهدف في افق 2021 (500 بحري).

كما أن خريجي مؤسسات التكوين البحري و البحارة الصيادون النشيطون الذين لم يسبق لهم أن تابعوا تكوينا مختتم بالحصول على دبلوم، أن يستفيدوا من هذا التكوين في إحدى مؤسسات التكوين البحري،

- **مصادر المعطيات**

تقارير أنشطة مؤسسات التكوين المهني البحري و مندوبيات الصيد البحري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تنفيذ هذه الأهداف مرتبط بحجم الموارد البشرية (توفر المكونين) و المعدات الأساسية (سعة استقبال لدى مؤسسات التكوين البحري) المرصودة من أجل تحقيقها.

- **تعليق**

نشير إلى وجود بحارة عاملين أميين غير قادرين على تتبع هذا التكوين في إحدى مؤسسات التكوين البحري

الهدف 3.425: الرفع من فعالية جهاز البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر

المؤشر 1.3.425 : نسبة الأحداث البحرية المنسقة (ن.أ.م)

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(%)(ن.أ.م)	50	60	70	80	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين المؤشر العلاقة بين عدد الحوادث المنسقة من طرف المركز الوطني للتنسيق والبحث (المعروف ب MRCC) وعدد الحوادث المسجلة بالمنطقة.

يعتبر المركز الوطني للتنسيق و البحث، النقطة المحورية على الصعيدين الوطني و الدولي في مجال الإنقاذ البحري، الهيئة التنفيذية للجهاز الوطني في البحث و الإنقاذ المكلف باستقبال وتحليل نداءات الاستغاثة و بتنسيق عمليات البحث و الإنقاذ عبر استعمال الوسائل المناسبة وفقا لحجم الحادث البحري. وهو أيضا مسؤول عن عمليات الإخلاء الطبي بحر/أرض.

ولهذا الغرض، يمكن للمركز استدعاء الوحدات المتخصصة لقطاع الصيد البحري (زوارق و مراكب)، الوسائل الجوية والبحرية للبحرية الملكية، والدرك الملكي، القوات الجوية الملكية، الوقاية المدنية و الوسائل الأرضية الأخرى .كما يمكنه إجبار أي سفينة لتحويل اتجاهها (التجارة أو الصيد أو الترفيه) بالقرب من مكان الحادث.

المنطقة المعنية في هذه الحالة تضم كل الساحل المغربي وتمتد إلى حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة المغربية.

تمتد صلاحيات المركز أيضاً داخل منطقة شمال غرب إفريقيا التي تشمل المياه البحرية لموريتانيا، السنغال، غامبيا، الرأس الأخضر و غينيا بيساو وفقاً لأحكام القرار رقم 1 .من مؤتمر فلورنس للمنظمة البحرية الدولية.

وفقاً لأحكام النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر، الذي يقسم المياه البحرية إلى ثلاث مناطق حسب بعدها عن الساحل (30 ميل بحري، 100 ميل بحري وما فوق 100 ميل بحري) مع معدات الاتصالات المناسبة لكل منطقة ، فإن تنبيهات الاستغاثة ستصل بالتالي إلى مراكز MRCC وفقاً لموقع الحادث من خلال الراديو VHF أو الراديو FM / HF أو عبر الأقمار الاصطناعية.

يهدف برنامج اقتناء معدات الاتصال الخاص بالمركز و الذي شرع فيه قطاع الصيد البحري سنة 2017 أولاً إلى تغطية أول منطقة ساحلية، وهي المنطقة التي تشهد معظم الحوادث البحرية بسبب النشاط البحري الكثيف للغاية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بقطاع الصيد.

كما تم الأخذ بعين الاعتبار تغطية المنطقة الثانية، المنطقة الخارجية ، والتي تمتد على مدى 100ميل بحري من خلال اقتناء المعدات الخاصة بهذه المنطقة مع إعطاء الأولوية للمنطقة الجنوبية للمملكة حيث ينشط أسطول مهم للصيد في أعالي البحار و يستخدم هذا النوع من معدات الاتصال.

وتشهد سنة 2018 الاشتغال الفعلي لمرافق الاتصالات والمعدات المقتناة للاستقبال المباشر لنداءات الاستغاثة.

في سنة 2019 ونظراً للتحسينات التي ستدخل على المعدات المقتناة لضمان الاستقبال المباشر لنداء الاستغاثة عند وقوع للحوادث البحرية، فإن معدل الحوادث البحرية التي ينسقها مركز MRCC سيرتفع بسبب إمكانية إرسال الإنذار مباشرة إليه.

يستند في حساب البيانات إلى إحصائيات الحوادث البحرية الواقعة في المنطقة البحرية و التي توجد تحت المسؤولية الوطنية

- **مصادر المعطيات**

التقرير السنوي حول الحوادث البحرية الذي يتم اعداده من طرف المركز الوطني للتنسيق البحث والإنقاذ البحري

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  - توفير الاعتمادات المالية
  - تخصيص الموارد البشرية للمركز لضمان الديمومة.

- **تعليق**

مراجعة معدلات الحوادث البحرية المنسقة يأخذ بعين الاعتبار غياب وسائل الإنذار للاستغاثة، خصوصا على متن وحدات الصيد التقليدية.

المؤشر 2.3.425 : معدل جاهزية وحدات الإنقاذ

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	75	85	95	100	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يبين المؤشر العلاقة بين عدد وحدات الإنقاذ المتواجدة على اهبة الخروج للبحر والعدد الإجمالي للوحدات التابعة لقطاع الصيد البحري.

وإدراكا منه لدوره كمنسق وطني لمهمة البحث والإنقاذ، لا يدخر قطاع الصيد البحري أي جهد لضمان هذه المهمة وفقا لأحكام الاتفاقيات الدولية في هذا المجال و التزامات المغرب كدولة ساحلية.

وهكذا، ومن أجل ضمان خدمة سريعة و ذات جودة للسفن التي تطلب المساعدة في المياه البحرية الوطنية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالصيد، قام قطاع الصيد البحري و منذ عام 1981 بتنفيذ برنامج اقتناء سفن الإنقاذ الخاصة بهذه المهمة.
وبالتالي فإن أسطول الإنقاذ التابع لقطاع الصيد البحري يحتوي حاليا على 34 وحدة بما في ذلك 19 سفينة إنقاذ و 15 زورق إنقاذ نصف صلب والتي يجب أن تبقى بشكل مستمر في حالة التأهب.
والاستعداد للخروج إلى البحر في حالة الحوادث وذلك رهين بتوفير الصيانة الوقائية لها و إصلاحها في حالة حدوث عطب دون إغفال الحفاظ عليها في الميناء في انتظار الإبحار.

وان عقد صيانة هذه الوحدات سيمكن من صيانة مستديمة تحول دون أي تأخير في إصلاح الأعطاب و باللجوء إلى عدة مقدمي الخدمات على عجل دون التأكد من مؤهلاتهم وجودة الخدمات المقدمة ومعالجة كل حالة على حدى على أساس كل حالة من طرف المندوبية المعنية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن بناء مأوى لهذه الوحدات التي توجد بالهواء الطلق وتتعرض لأضرار البيئة، لن يسمح فقط بحفظ هذه الممتلكات ولكن أيضا استغلالها الأمثل في حالة الضرورة وزيادة من مدة استغلالها.

فيما يتعلق بتعزيز المهارات المخصصة لوحدات الإنقاذ، تجدر الإشارة إلى أن برنامج تدريب عالي الجودة ومحدّد قد تم تنفيذه من قبل قطاع الصيد البحري منذ عام 2016 ، بالتعاون مع مصالح الإنقاذ النرويجية وكذا الخاصة بالمملكة المتحدة لتعليم وتدريب أطقم سفن الإنقاذ ، تقنيات المناورة و القيادة و خاصة عندما يكون الطقس سيئا والطرق المختلفة المستخدمة لاستعادة ومساعدة الموجودين بالبحر.

- **مصادر المعطيات**

التقرير الشهري الذي تعده مندوبيات الصيد البحري حول جاهزية سفن الإنقاذ.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- توفير الاعتمادات المالية
- رصد الموارد البشرية اللازمة.

- **تعليق**

أن العمل بعقدة بعد طلب عروض سيسمح بتدبير مهني واستباقي وشفاف لتتبع الحالة التقنية لسفن الإنقاذ والسهر على جاهزيتها .

برنامج 450 : قيادة وحكامة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج القيادة و الحكامة إلى تقوية جميع هياكل الإدارة المركزية والمصالح الخارجية لتتمكن من القيام بالمهام المسندة اليها في ظروف مثلى. كما يهدف هدا البرنامج إلى تهيئة الإطار المناسب و الظروف الملائمة لإدماج مقـاربة النوع في سياسة برامج ومشاريع هذا القطاع.

حيت يتضمن هذا البرنامج كل المشاريع المرتبطة بتدبير الموارد البشرية و المالية و الشؤون القانونية والقيادة الاستراتيجية لقطاع الصيد البحري و التعاون و كذا المهام الخاصة بالتدقيق و التقييم.كما أن هذا البرنامج يساهم بطريقة عرضية في تنفيذ جميع البرامج القطاعية وكذا إضفاء الطابع المؤسساتي على إدماج مقاربة النوع.

وتحقيقا لهذه الغاية، يتضمن برنامج القيادة و الحكامة إجراءات استراتيجية متوسطة الأمد لإضفاء الطابع المؤسساتي على مقاربة النوع على مستوى قطاع الصيد البحري. الهدف الأسمى من هذه المقاربة هو أخد بعين الاعتبار بطريقة منهجية و مستدامة مقاربة النوع في عملية تدبير وتنمية قطاع الصيد البحري وفقا لالتزامات المغرب ونهج الحكومة في تحقيق الإنصاف، والمساواة بين الجنسين في السياسات العامة والبرامج التنموية.

و في هدا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن عدد الموظفون بقطاع الصيد البحري يبلغ 1285 موظف و موظفة ، حيت يمثل العنصر النسوي نسبة ٪26 من مجموع الموظفين، 39 في المائة منهن بالإدارة المركزية و 18 في المائة بالمصالح الخارجية. وتمثل الرواتب المدفوعة للموظفات نسبة ٪ 23 من مجموع نفقات الموظفون.

كما تجدر الإشارة أن المعدل الإجمالي لولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية يبلغ 13 في المائة؛ 27٪ بالإدارة المركزية و ٪3 بالمصالح الخارجية .

للتذكيـر، ثلاث سيدات يحتلان مراكز القرار بالإدارة المركزية (كاتبة عامة،مديرتان)، كماأن منصب "المدير العام" لكل من المكتب الوطني للصيد والوكالة الوطنية لتربية الأحياء المائية- مؤسسات عمومية تحت وصاية قطاع الصيد البحري-يتولاه سيدتان.

أهم أولويات هدا البرنامج تتمثل فيما يلي :

- تحسين و تدبير وتثمين الموارد البشرية للوزارة و ذلك عبر:
  - تعزيز القدرات المهنية ووضع منهجية استباقية لسد الحاجيات فيما يخص المهن جديدة ؛
  - مواكبة المسؤولين في المصالح الخارجية من أجل تنمية و الرفع من مهاراتهم و مردوديتهم المهنية ؛
  - وضع برامج للتكوين و التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات ؛
- ترشيد و تدبير الممتلكات المنقولة و العقارات ؛
- تحسين تكلفة المشروع ؛

- قيادة إستراتيجية تطوير قطاع الصيد البحري بالتعاون بين كل مكونات للإدارة ؛
- إنتاج و توحيد الإحصاءات الوطنية، والدراسات الإستراتيجية و تركيب المشاريع الهيكلية ؛
- استمرار تنفيذ المخطط التوجيهي للنظام المعلومياتي بالإدارة المركزية و المصالح الخارجية من أجل تحسن نجاعة الأداء لفائدة للمستخدمين ؛
- تحسين الحكامة من خلال تعزيز مهمات التدقيق والمراقبة ؛
- الدعم اللوجستيكي عبر توفير وسائل العمل لموظفي الإدارة المركزية و المصالح الخارجية للوزارة ؛
- تنمية الشراكة و التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف ؛
- وضع و تحديث النصوص القانونية و المساطر المؤطرة لقطاع الصيد البحري ؛
- مأسسة مقاربة النوع بقطاع الصيد البحري.

2. مسؤول البرنامج

التنفيذ العملي لهدا البرنامج هو من مسؤولية مدير الشؤون العامة و القانونية

3. المتدخلين في القيادة

- الكتابة العامة
- المفتشية العامة
- مديرية الشؤون العامة والقانونية
- مديرية الإستراتيجية والتعاون
- المصالح المركزية و الخارجية للوزارة

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.450: تحسين تجهيزات وأداء الخدمات مع مراعاة احتياجات المرأة والرجل

المؤشر 1.1.450 : التكلفة المتوسطة للتسيير لكل موظف خلال سنة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	23 511	23 720	20 000	18 000	-	18 000	2020

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من قياس التكلفة المتوسطة لتسيير لكل موظف خلال السنة و معرفة نجاعة وسائل التسيير الموضوعة رهن إشارته.

العدد التقديري المحين للموظفين الذي تم احتسابه في هذا المؤشر هو1260موظف بالنسبة لسنة 2017. هدا المؤشر يتبع منحى تنازلي و ذلك راجعا للمجهودات المتخذة من أجل عقلنة التدبير الإداري.

أهم النفقات المتعلقة بتسيير الإدارة المركزية و المصالح الخارجية التي تشكل بسط هذا المؤشر هي :

- مصاريف الكراء
- مستحقات الماء و الكهرباء و الهاتف
- صيانة و أشغال
- حراسة و نظافة
- مصاريف حظيرة السيارات (محروقات، صيانة و تأمين)
- مصاريف الطبع، أدوات مكتبية، ورق و معدات
- تعويضات التنقل.

و في المقام عدد الموظفين العاملين في قطاع الصبد البحري

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية / قسم المعدات و التجهيزات / القسم المالي و المحاسبي

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء

- **تعليق**

المنحى التصاعدي لتكلفة تسيير الموظفين بين سنة 2017 إلى 2018 يرجع إلى إعادة الهيكلة التنظيمية لقطاع الصيد البحري بحيث تم خلق مدريتين جديدتين في التنظيم الجديد و ما يترتب عليه من ارتفاع تكلفة التسيير (نفقات...)

المؤشر 2.1.450 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	1 550	1 420	1 300	1 250	-	1 250	2020

- **توضيحات منهجية**

نجد في البسط مجموع المصاريف المكتبية برسم السنة وتشتمل على حواسيب ثابتة و محمولة، شاشات، معدات النسخ و الطباعة، المستهلكات ، الأنظمة المعلوماتية وأنظمة الأمن و تكلفة صيانة المعدات و الأنظمة .

لا تخص هذه المصاريف المكتبية كل من : النفقات المتعلقة بالشبكة (الانترنيت، الإيواء و الهاتف)، تطبيقات، تكلفة المستعملين للشبكة، الأوقات المخصصة للتكوين المكتبي ومصاريف النسخ.

وفي المقام: عدد المكاتب المجهزة المحددة سلفا أي عدد المكاتب المجهزة المشغلة، يقصد بالمكاتب المشغلة عدد الحواسيب الثابتة والمحمولة المستخدمة.

عدد المكاتب المجهزة المشغلة يساوي معدل عدد مكاتب السنة الماضية زائد عدد مكاتب السنة الجارية.

يمكن هذا المؤشر من قياس متوسط التكلفة المكتبية بالنسبة لكل المديريات و المصالح المركزية

- **مصادر المعطيات**

قسم المعدات و التجهيزات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا شيء

- **تعليق**

يتم تدبير نفقات المكتب لقطاع الصيد البحري في جزء منها من طرف المصالح الخارجية للوزارة و تخص (اقتناء حواسيب ثابتة و محمولة، مستهلكات، معدات النسخ و الطباعة، صيانة) و جزء آخر من طرف مصالح قسم المعدات و التجهيزات.

تهم معطيات احتساب هذا المؤشر المصالح المركزية فقط.

الهدف 2.450: تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة للنساء و الرجال

المؤشر 1.2.450 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	2,94	2,72	2,48	2,40	2,33	2,33	2021

- **توضيحات منهجية**

يتعلق هذا المؤشر بالعدد المتوسط للموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالنسبة لمجموع الموظفين.

في البسط، نجد عدد المسيرين و العاملين مباشرة في مجال تدبير الموارد البشرية (تدبير إداري، تكوين، متابعة و قيادة، سياسة تدبير الموارد البشرية و كفاءاتها)، تجدر الإشارة في هذا الإطار أنه لم يتم احتساب كل من الكاتبات و المكلفين بملف المنازعات.

و في المقام باقي عدد الموظفين ما عدا الموظفين الملحقين أو الموضوعين رهن الإشارة.

الهدف هو تقليص تكلفة تدبير الموارد البشرية مع مراعاة جودة الأداء، سيتم خفض عدد الموظفين التابعين لتدبير الموارد البشرية من 44 موظف برسم سنة 2014 إلى 37 بالنسبة لسنة 2017 الهدف هو الوصول إلى 30 موظف سنة 2021

- **مصادر المعطيات**

نظام المعلومات الخاص بالموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لاشيء

- **تعليق**

الهدف 3.450: تقوية كفاءات الموارد البشرية لقطاع الصيد البحري بطريقة متساوية

المؤشر 1.3.450 : نسبة تنفيذ مخطط التكوين

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	87	90	93	95	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

يولي قطاع الصيد البحري أهمية كبيرة للتكوين المستمر و دالك بتخصيص ميزانية تقدر ب 1% من كتلة الأجور لهذا الشأن.

يهدف برنامج التكوين المستمر إلى خلق دينامية وتقوية الكفاءات الذاتية لقطاع الصيد البحري و رفع تحديات المشاريع المبرمجة في إطار إستراتيجية "هاليوتيس". تندرج هذه الاولوية في إطار التوجهات الاستراتيجية لتطوير الموارد البشرية، من أجل اكتساب خبرة و معارف قوية. يتم تنفيذ برامج التكوين عن طريق طلب عروض لانتقاء خبراء متخصصين في ميادين مختلفة (تدبيرية و قطاعية).

احتساب هذا المؤشر يتضمن:

- في البسط : مجموع عدد الدورات التكوينية المنفذة و المحددة في مخطط التكوين.
- في المقام :عدد الدورات التكوينية المبرمجة و المحددة في مخطط التكوين.

هدا المؤشر يحتسب نسبة إنجاز مخطط التكوين بحيث يساوي عدد الدورات التكوينية المنجزة / عدد الدورات التكوينية المبرمجة.

لم يشمل احتساب هذا المؤشر دورات التكوين الداخلي للموظفين على سبيل المثال محو الأمية و الدورات التكوينية المتعلقة بالامتحانات المهنية.

- **مصادر المعطيات**

نظام معلومياتي خاص بالموارد البشرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لايأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار كل من الدورات التكوينية الطويلة الأمد التي تتوج بدبلوم، التكوينات المقدمة من قبل المنظمات الخارجية (وطنية و/أو دولية) وكذا التكوينات المقدمة من طرف المكونين الداخليين.

- **تعليق**

ويشمل هذا المؤشر أيضا بعض الحصص التكوينية الغير مبرمج لها على مستوى مخطط التكوين الأولي و دلك تبعا لأحداث جديدة طارئة متعلقة بالقطاع

المؤشر 2.3.450 : نسبة مشاركة الموظفات والموظفين في برنامج التكوين (الموارد البشرية للقطاع

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة مشاركة الموظفات والموظفين في برنامج التكوين (الموارد البشرية للقطاع		%	33,79	35,40	38,70	42	45	**45**	**2021**
المؤشرات القطاعية	نسبة مشاركة الموظفات في برنامج التكوين	%	11,87	13	15	16	20	**20**	**2021**
	نسبة مشاركة الموظفين في برنامج التكوين	%	88,13	87	85	84	80	**80**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

قام القطاع الحكومي المكلف بتدبير الصيد البحري بتطوير برنامج التكوين المستمر على إثر الدينامية التي يعرفها قطاع الصيد البحري و الإدارة العمومية بصفة عامة.

إن برنامج التكوين يتماشى مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر لموظفي الإدارة العمومية من أجل تطوير كفاءاتهم و مواكبتهم من أجل دعم اوراش التنمية المبرمجة في اطار استراتيجية هاليوتيس، فضلا عن تحديات تنفيذ الخطة الحكومية بادماج مساواة النوع الاجتماعي في تخطيط و برمجة الميزانية .

يضم المؤشر الشامل :

- البسط : عدد الرجال و النساء المشاركين في الدورات التكوينية

- في المقام : الحصيص الإجمالي للموظفين

تضم المؤشرات الفرعية نسبة مشاركة الموظفات في برنامج التكوين الذي يحتسب كالتالي

-البسط : عدد النساء المشاركات في الدورات التكوينية :

- في المقام : عدد النساء والرجال المشاركين في الدورات التكوينية

و كذا نسبة مشاركة الموظفين في برنامج التكوين

-البسط : عدد الرجال المشاركين في الدورات التكوينية

- في المقام : عدد النساء والرجال المشاركين في الدورات التكوينية

- **مصادر المعطيات**

معدل تنفيذ برنامج التكوين السنوي

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يختلف معدل مشاركة الموظفين و الموظفات في برنامج التكوين حسب موضوع الدورات التكوينية (تكوين خاص بالمهن أو بصفة شاملة).

من جهة اخرى، فإن معدل مشاركة النساء و / أو الرجال في البرنامج التكويني لا يعطي فكرة واضحة عن توزيع الجنسين.

إن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الدورات التكوينية الغير مخطط لها على مستوى برنامج التكوين السنوي، على إثر ظهور احتياجات تكوين جديدة مرتبطة بتطوير القطاع.

- **تعليق**

يأخذ هذا المؤشر في الحسبان ورشات عمل تبادل المعارف ولكنه لا يعطي فكرة واضحة عن نسبة المساواة أو عدم المساواة بين الجنسين؛ التمييز بين معدل مشاركة الموظفات و الموظفين في برنامج التكوين يعالج الأبعاد الاجتماعية للمساواة بين الجنسين. وتبقى التكوينات المتعلقة بالمواضيع التقنية للقطاع حكرا على الرجال.

الهدف 4.450: مأسسة مقاربة النوع بقطاع الصيد البحري

المؤشر 1.4.450 : نسبة إنجاز خطة مأسسة مقاربة النوع في قطاع الصيد البحري

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	15	50	75	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

وضع قطاع الصيد البحري برنامج استراتيجي على مدى المتوسط 2018-2021 لمأسسة مقاربة النوع بالقطاع. حيت سيتم وضع الأرضية الأولية لإضفاء الطابع المؤسساتي خلال السنتين الأوليتين ، يليهم مرحلة تفعيل الإستراتيجية في السنتين المواليتين لتعميم المنظور في سياستها وبرامجها.

البرمجة 2019-2021 ستتم تنفيذ على النحو التالي، وفقا لتقديرات محددة سلفا:

-يناير– ديسمبر 2019: برمجة 35٪ من الخطة التي تتمحور حول :

1. وضع إستراتيجية مأسسة النوع و تعميمها في برامج ومشاريع تنمية قطاع الصيد البحري وكذا مخطط تنفيذها (تقدر بنحو 25٪)
2. إعداد أليات التوجيه الرصد وتقييم لإدماج مقاربة النوع (تقدرب8 في المائة)؛
3. تعزيز كفاءات الهياكل المعنية بقضايا النوع (تقدر ب 2 في المائة)؛

-يناير – ديسمبر 2020: برمجة 25٪ من الخطة التي تتمحور حول :

تنفيذ الإجراءات المقررة للسنة الأولى من تفعيل إستراتيجية المساواة بين الجنسين.

-يناير– ديسمبر 2021: برمجة 25٪ من الخطة التي تتمحور حول :

تنفيذ الإجراءات المقررة للسنة الثانية من تفعيل إستراتيجية المساواة بين الجنسين.

يضم هذا المؤشر:

معدل إنجاز برنامج مأسسة النوع

البسط : مجموع نسب الإجراءات المنفذة من الخطة الاستراتيجية

المقام : بمجموع نسب الإجراءات المبرمجة في الخطة الاستراتيجية

- **مصادر المعطيات**

وحدة النوع و التنمـــية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هناك بعض العوامل قد تؤدي إلى إبطاء عملية مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي، و يتمثل دلك في :

- مقاومة التغيير؛
- ضعف ثقافة المساواة على مستوى القطاع؛
- عدم كفاية الموارد البشرية والمالية؛

بالإضافة إلى ذلك، إن إعداد التشخيص المبني على النوع الاجتماعي وكدا تحديد المحاور الاستراتيجية لمأسسة مقاربة النوع يعتمد بالأساس على المواكبة و المساعدة التقنية لقطاع الصيد البحري من طرف مركز الامتياز لإعداد الميزانيات حسب مقاربة النوع في إطار الدعم الذي يوفره الاتحاد الأوروبي.

- **تعليق**

يتم حساب المؤشر على أساس التقديرات الأولية للنسب بالنسبة لكل إجراء. كما أن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي يتم تنفيذها ولم يخطط لها في البداية على مستوى برنامج مأسسة النوع الاجتماعي ،على سبيل المثال، تنظم أنشطة للاحتفال باليوم العالمي المرأة، الحلقات الدراسية، وحلقات العمل ...

المؤشر 2.4.450 : (عدد الدورات التكوينية حول مقاربة النوع (المشاركة المتساوية بين النساء و الرجال

	الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر (عدد الدورات التكوينية حول مقاربة النوع (المشاركة المتساوية بين النساء و الرجال	عدد	-	4	6	8	10	**10**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

في إطار تطوير وتعزيز كفاءات أعضاء الهياكل المكلفة بتأهيل وتتبع سياسة إدماج مقاربة النوع بالقطاع سيتم عقد دورات تكوينية عديدة كل سنة في المجالات المتعلقة بإدماج مقاربة النوع و كيفية تطبيقها و شروط مراعاتها في البرامج و المشاريع المبرمجة بالقطاع مع ضمان المشاركة المتساوية بين النساء والرجال.

- **مصادر المعطيات**

وحدة النوع و التنمـــية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الدورات التكوينية المنظمة على المدى القصير أو الطويل و كذا الدورات التكوينية المتبعة على المستوى الوطني أو الدولي.

يمكن لعدد الدورات التكوينية المبرمجة أن تتفاوت وفقا لاحتياجات أعضاء الهياكل المسؤولة عن تعميم مقاربة النوع أو توافر الموارد المالية

- **تعليق**

يمكن تنقيح المؤشر و / أو عدد الدورات التكوينية المتعلقة بمقاربة النوع اعتبارا من سنة 2019 ودلك على ضوء نتائج وتوجهات إستراتيجية المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في برنامج إدماج و مأسسة مقاربة النوع

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 15 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	240	67	307	23,89
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	179	69	248	19,3
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	535	195	730	56,81
المجموع	**954**	**331**	**1 285**	**100**

- جدول 16 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	292	189	481	37,43
المصالح اللاممركزة	662	142	804	62,57
المجموع	**954**	**331**	**1 285**	**100**

- جدول 17 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	135	33	168	20,9
جهة الشرق	27	2	29	3,61
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	32	8	40	4,98
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	85	19	104	12,94
جهة مراكش - آسفي	80	17	97	12,06
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	115	19	134	16,67
جهة كلميم - واد نون	59	7	66	8,21
جهة العيون -الساقية الحمراء	78	21	99	12,31
جهة الداخلة - واد الذهب	51	16	67	8,33
المجموع	662	142	804	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 18 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	186 479 099	1285
المناصب المحذوفة	1 753 606	40
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	2 475 000	45
عمليات الإدماج	4 483 837	103
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	12 302 620	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	203 986 950	1290
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	203 986 950	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 424 : تطوير الصيد والأحياء البحرية وتثمين الموارد

- مشروع 1 : مساعدة الوحدات الصناعية
- مشروع 2 : تنمية تربية الأحياء البحرية
- مشروع 3 : دراسات عامة
- مشروع 4 : الحراسة البحرية
- مشروع 5 : دراسات حول قطاع الصيد البحري
- مشروع 6 : مساعدة الوحدات الصناعية
- مشروع 7 : حماية الثروات السمكية (1)
- مشروع 8 : البحث العلمي في الميدان السمكي
- مشروع 9 : بناء وتجهيز وتهيئة (1)
- مشروع 10 : المساهمة والإكتتاب في المنظمات الدولية - اكتتابات إلزامية -
- مشروع 11 : إنعاش الصيد الساحلي (1)
- مشروع 12 : التسيير المستدام للمصايد ومنافسة القطاع
- مشروع 13 : دعم البحث العلمي
- مشروع 14 : تحديث وهيكلة الأسطول
- مشروع 15 : تعزيز محاربة الصيد الغير الشرعي وغير المصرح والغير المنظم
- مشروع 16 : النهوض بالتثمين والجودة
- مشروع 17 : إنعاش الاستهلاك الوطني للمنتوج البحري
- مشروع 18 : تشجيع تصدير الأسماك وأنواع بحرية أخرى
- مشروع 19 : تشجيع الصيد المنتقى
- مشروع 20 : دعم المهام
- مشروع 21 : مساعدة للأعمال الإجتماعية
- مشروع 22 : مراقبين علميين
- مشروع 23 : بناء و تهيئة وتجهيز المصالح المركزية

- **مشروع 24 : بناء وتهيئة وتجهيز المصالح الخارجية**
- **مشروع 25 : اغاثة بحرية**
- **مشروع 26 : حماية الثروات السمكية**
- **مشروع 27 : إعانة لصندوق تنمية الصيد البحري**
- **مشروع 28 : حماية الثروات السمكية وتطوير الصيد والأحياء البحرية**

- **مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة المكلف بقسماستدامةوتهيئةالموارد البحرية:**

يستفيد مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة المكلف بقسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية من إعانة تسيير بمبلغ 19.4 مليون درهم، و ذلك بهدف تمويل مشاريع تهيئةو استدامة الثروات البحرية كما هو مدرج في مخطط أليوتيس .

بالإضافة إلى ذلك تقدم لهذا المرفق إعانة استثمار بمبلغ 3.7 مليون درهم لتغطية المصاريف خاصة المتعلقة بعملية المراقبة التي تقوم بها مندوبيات الصيد البحري والمصالح التابعة لها وذلك بهدف المحافظة على الثروة السمكية.

صندوق تنمية الصيد البحري :

أنشئ في عام 2009 حساب خصوصي للخزينة، -صندوق تنمية الصيد البحري–بهدف تمويل المشاريع المتعلقة بالحفاظ على الثروة السمكية وتطوير قطاع صيد البحري .وتبلغ قيمة الإعانة المخصصة لهذا الصندوق ب 100 مليون درهم برسم سنة المالية 2019. من بين اهم المشاريع:

- بناء المركز المتوسطي للبحر بمدينة الحسيمة: يتعلق الامر بالدفع لفائدة المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري وكذا وكالة إنعاش وتنمية الشمال لمبلغ قدره 18 مليون درهم.
- تجهيز قوارب الصيد التقليدي بالحاويات المعيارية: دفع لفائدة المكتب الوطني للصيد البحري لمبلغ قدره 10 مليون درهم.
- اشغال تفعيل قرى الصيادين بالمنطقة الجنوبية: تقدر مساهمة قطاع الصيد ب12.2 مليون درهم لفائدة وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب.
- تنظيم الدورة الخامسة لمعرض اليوتيس: دفع الشطر الثاني لفائدة جمعية معرض اليوتيس يقدر المبلغ ب 12.5 مليون درهم.
- مواكبة بحارة الصيد التقليدي يتعلق الامر بالدفع لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمبلغ قدره 3.5 مليون درهم.
- إطلاق دراسة من اجل رسم استراتيجية جديدة للقطاع
- إطلاق دراسة حول تشوير3 محميات بحرية البوران ،ماسة ،موكا دور بمبلغ قدره 1.1 مليون درهم
- تتبع ومراقبة عمليات قوارب الصيد وذلك في إطار التعاقد المبرم بين المملكة المغربية و الاتحاد الأروبي وكذا روسيا واليابان .يقدر المبلغ المخصص ب 3 مليون درهم
- صيانة اجهزة المراقبة والتتبع .يتعلق الأمر بصيانة برنامج ERS/VMS بمبلغ 1.8 مليون درهم
- صيانة الأجهزة التقنية المتعلقة بتتبع المصطادات والمنتوجات يتعلق الأمر بصيانة برنامج SAMAC يقدر المبلغ المخصص ب 2.6 مليون درهم

- **الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية**

تم إحداث الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية سنة 2011، و هي مؤسسة عمومية تحت وصاية قطاع الصيد البحري، الهدف الرئيسي من إحداثها يتمثل في تنمية قطاع تربية الأحياء البحرية على طول الساحل المغربي. يقدر عدد الموظفين 54 إطار وعون.

تستفيد الوكالة من إعانة للتسيير تقدر ب 18.6 مليون درهم، وذلك بغرض تغطية تكلفة أجور موظفيها والمصاريف المتعلقة بتسيير ها.

ويجدر الذكر أن هاته الوكالة لا تتوفر على مداخيل خاصة حيت أن ميزانية الاستثمار تعتمد اساسا على إعانة تقدر ب 15 مليون درهم سنويا لتمويل مشاريعها الاستثمارية الضرورية لمواكبة المستثمرين في مجال تربية الأحياء.

من بين اهم مشاريع هاته الوكالة:

- برمجة مساحات لتربية الأحياء البحرية
- وضع إطار معياري مؤسساتي من أجل تربية الأحياء
- دعم التكوين المهني لفائدة الشباب المقاولين وكذا التعاونيات
- تطوير وإنعاش قطاع تربية الأحياء

. **المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري**

هو مؤسسة عمومية مكلفة بالبحث في مجال الأحياء المائية، تتكون مداخيله أساسا من رسوم على البحوث البحرية، و كذا الدعم المقدم من طرف الدولة عن طريق إعانات الاستثمار و التسيير التي تمثل60 %من قيمة المداخيل. كما تم برمجة برسم 2019 إعانة تسيير تقدر ب83 مليون بهدف تغطية نفقات الموظفون و كذا جزء من المصاريف المختلفة لهذا المعهد.

كما يستفيد هذا المعهد من إعانة استثمار تقدر ب 50 مليون درهم تمكنه من إنجاز مجموعة من المشاريع في ميدان البحث نخص بالذكر:

- تنظيم حملات التنقيب في مجال الأحياء البحرية
- القيام بجرد, تقييم وتصنيف الموارد الساحلية
- مواءمة أنظمة استغلال الأ سطول الوطني
- إطلاق أشغال بناء السفينة الثالثة للأبحاث

.**المكتب الوطني للصيد البحري**

في إطار تطوير الصيد الساحلي يستفيد المكتب الوطني للصيد البحري من إعانة استثمارية تقدر ب 50 مليون درهم وذلك من أجل تمويل برامج استثمارية لتطوير قطاع الصيد التقليدي والساحلي.

بالإضافة، إلى ذلك ستمنح دفعة تقدر ب 20 مليون درهم لفائدة المكتب الوطني للصيد البحري و ذلك لتغطية الجزء السنوي من متأخرات الضريبة (الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل) المسجلة على المكتب ما بين سنة 2010 و 2014، وذلك في إطار اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب و المكتب الوطني للصيد البحري.

.**انفوسمك:**

تقدم إعانة سنويا بمبلغ 1.3 مليون درهم لفائدة مركز معلومات التسويق والخدمات الاستشارية للمنتوجات السمكية في المنطقة العربية "انفوسمك" الذي يوجد مقره بالمغرب. وتغطي هذه الإعانة أجور وتعويضات الموظفين ومصاريف المعدات والنفقات المختلفة.

مشاركة المغرب في المنظمات الوطنية و الدولية

تقدر مساهمة مشاركة المغرب في المنظمات الوطنية والدولية المكلفة بالصيد البحري برسم سنة 2019 ب0.45 مليون درهم؛

شراء وتركيب معدات تشوير المحميات البحرية

يهدف تشوير المحميات البحرية الى:

- المساهمة في الحفاظ على الثروات السمكية
- الحفاظ على أنشطة الصيد التقليدي وعلى استمراريته
- تنسيق الأبحاث العلمية وحماية البيئة

يقدر المبلغ المرصود لهاته العملية ب 2 مليون درهم

نظام المعلومات الجغرافية (SIG)

يتعلق الامر بوضع نظام المعلومات الجغرافية **SIG** المخصص لإدارة مصائد الأسماك الوطنية ، مما يجعل من الممكن تحديد تمثيل مختلف مكونات انشطة الصيد (المعايير البيئية ، حالة الموارد ، الإنتاج ، البنية التحتية للموانئ ، البيانات الاجتماعية الاقتصادية ، تنظيم مصايد الأسماك ، نظام الرصد والمراقبة ، و كذا مجالات أنشطة تربية الأحياء المائية.

كما سيمكن هذا النظام من الاستغلال الأمثل للبيانات التي تتم معالجتها في إطار مخطط تهيئة مصائد الأسماك من خلال إبراز: مناطق الصيد الحساسة، مناطق الانشطة لمختلف أنواع المهن وكذا تحديد مواقع الافراط في الصيد.

- **مشروع 29 : تثمين المنتوج البحري**

ستمكن اعتمادات التسيير المخصصة لتثمين المنتجات البحرية من اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالممارسات الجيدة للنظافة والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية البحرية عن طريق حملات تحسيسية وطبع وتوزيع ملصقات إعلامية. تقدر هاته الاعتمادات بنحو 226000 درهم

- **مشروع 30 : مراقبة الصيد**

تقدر الاعتمادات المسجلة بفصل المعدات والنفقات المختلفة المتعلقة بعملية المراقبة بمبلغ 4.7 مليون درهم وتتجزأ كما يلي:

- مصاريف رسوم و مستحقات الموصلات اللاسلكية لمنظومة حراسة بواخر الصيد عبر الأقمار الاصطناعية وتقدر هاته المصاريف بمبلغ 1.5 مليون درهم ؛

- التعويضات الخاصة بأعوان محرري المحاضر المكلفون بمهمة مراقبة الصيد وتقدر هاته التعويضات بمبلغ 3 مليون درهم ؛

-مصاريف متعلقة بصيانة بواخرالحراسة. وتقدر هاته المصاريف بمبلغ 100000 درهم؛

- شراء وقود بواخر الحراسة ويقدر هذا مبلغ ب 100000 درهم

بالنسبة لاعتمادات الاستثمار فقد تمت برمجة مبلغ 707000 درهم لتهيئة المركز الوطني لمراقبة سفن الصيد.

- **مشروع 31 : المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التقليدي**

في إطار المخطط الوطني لتهيئة الساحل و الذي يشمل بناء نقط التفريغ المجهزة و كذا قرى الصيادين، تمت برمجة مجموعة من المشاريع برسم سنة 2019 و تتكون مما يلي:

- إطلاق دراسة متعلقة ببناء نقطة التفريغ المجهزة قاع امجرى تبلغ تكلفة هاته الدراسة 2.5 مليون درهم،
- مشروع بناء نقطة التفريغ المجهزة قاع امجرى وتبلغ تكلفة هذا المشروع 32 مليون درهم، 6 مليون كاعتماد أداء و26 مليون كاعتماد التزام.
- إنجاز الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية لنقطة التفريغ المجهزة "كلايريس" و التي تبلغ قيمتها 3.4 مليون درهم؛
- مشروع بناء جدار قرية الصيد انوارن وتبلغ تكلفة هذا المشروع 0.6 مليون درهم؛
- إنجاز مشروع نقطة التفريغ المجهزة "سعيدية" بالتعاون مع مؤسسة la Société de développement de Saidia (SDS) يقدر مبلغ المساهمة ب 5 مليون دره
- إنجاز مشروع نقطة التفريغ المجهزة "تروغوت"إقليم الدريوش بالتعاون مع الجهة وكذا مجلس العمالة يقدر مبلغ المساهمة ب 5 مليون درهم؛
- مشروع نقطة التفريغ المجهزة "ايفريايفوناسن" بالناضور بشراكة مع مؤسسة NADOR MED WEST، سيتم دفع برسم سنة 2019 مبلغ 8 مليون درهم
- مشروع تهيئة خليج الوليدية وتبلغ تكلفة هذا المشروع 6 مليون درهم،2مليون كاعتماد أداء و4 مليون كاعتماد التزام.
- شراء عتاد تقني لفائدة نقطة التفريغ المجهزة "كلايريس" يقدر المبلغ ب 2.6 مليون درهم
- تهيئة بعض نقط التفريغ المجهزة وقرى الصيادين المنشأة بمبلغ يقدر ب 4 مليون درهم؛

بالإضافة إلى ذلك تم تخصيص مبلغ 5 مليون درهم لاقتناء الأراضي التي سيشيد عليها نقط التفريغ المجهزة .

- **شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية**

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	دفع إعانة التسيير و الاستثمار قدرهما على التوالي 83 مليون درهم و 50 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	- دراسة عمل الأنظمة الايكولوجية البحرية والساحلية - مراقبة جودة و سلامة الوسط البحري - تقييم الموار د البحرية و تتبع استغلالها
الأنشطة	ابحات في مجال الأحياء البحرية، دراسات و ابحات علمية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	دفع إعانة التسيير و الاستثمار قدرهما على التوالي 18.6 مليون درهم و15 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	المساهمة في تطوير تربية الأحياء البحرية عبر التاطير عن قرب للفاعلين في القطاع والدعم الخاص للتنمية المستدامة لتربية الأحياء البحرية و تحقيق اهداف البرنامج الوطني لتنمية تربية الأحياء البحرية
الأنشطة	- تحديد المواقع المناسبة لتربية الأحياء البحرية و القارية. - تقوية مؤهلات التسيير للفاعلين في مجال تربية الأحياء البحرية. - النهوض بالاستثمارات في مجال تربية الأحياء البحرية

برنامج 425 : التاهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

- مشروع 1 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري للناضور
- مشروع 2 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالناضور
- مشروع 3 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة
- مشروع 4 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة
- مشروع 5 : مركز التأهيل المهني البحري بأكادير
- مشروع 6 : تسيير مركز التأهيل المهني اليحري بأكادير
- مشروع 7 : بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالدار البيضاء
- مشروع 8 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالدارالبيضاء
- مشروع 9 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بالداخلة
- مشروع 10 : اغاثة بحرية
- مشروع 11 : تحويلات لفائدة مؤسسات التكوين
- مشروع 12 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بطنجة
- مشروع 13 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور
- مشروع 14 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بطنجة
- مشروع 15 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني
- مشروع 16 : بناء وتجهيز وتهيئة مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور
- مشروع 17 : تسيير مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني
- مشروع 18 : بناء و تجهيز و تهيئة مركز التاهيل المهني البحري بالداخلة
- مشروع 19 : المشاركة في برنامج التعاون
- مشروع 20 : تسيير الباخرة - المدرسة
- مشروع 21 : بناء و تجهيز
- مشروع 22 : بناء وتجهيز مركز السلامة البحرية بالعرائش
- مشروع 23 : دعم المهام
- مشروع 24 : الترقية الاجتماعية والمهنية لقطاع الصيد البحري

في إطار الإجراءات المتخذة من طرف قطاع الصيد البحري في مجال الترقية الاجتماعية والمهنية، تمت برمجة مبلغ 0.34 مليون درهم في الفصل الخاص بالتسيير - المعدات والنفقات المختلفة - وذلك من أجل تنظيم قوافل طبية وورشات إرشادية لفائدة أطباء وحدات رجال البحر بالإضافة الى لقاءات لدعم ومواكبة تعاونيات الصيد التقليدي. و يتمثل هذا الإجراء على الخصوص في تنظيم ورشة تكوينية لفائدة 20 طبيبا مكلفين بالوحدات الصحية لرجال البحر و ذلك من أجل تلبية المتطلبات الصحة لفائدة البحارة.

كما، سيتم تنظيم اللقاء الثاني الأورومتوسطي لتعاونيات الصيد لصالح تعاونيات الصيد التقليدي وذلك من أجل تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين التعاونيات على المستوى الوطني والدولي.

بالإضافة إلى ذلك، تخطط مديرية التكوين أيضا لعقد دورات تكوينية لتعزيز معارف ومهارات الفئات التالية من الموظفين:

- الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات لقانون الصيد وممارسة الصيد البحري بتكلفة تبلغ 0.1 مليون درهم لمدة 12 شهرا.
- الموارد البشرية العاملة بمؤسسات التكوين التابعة للقطاع الصيد البحري، وتهم 40 مكونا تخصص الصيد والألات و25 مسير، لرفع مستوى معرفتهم، وتسهيل تنفيذ المنهج القائم على الكفاءة وتحسين جاذبية الحرف؛ تبلغ التكلفة المتوقعة لهذا التكوين 0.42 مليون درهم موزعة على ثلاث سنوات 2019-2021 بمعدل 0.14 مليون درهم سنوياً.

كما، سيتم تطوير برامج معلوماتية من أجل ضمان تسيير جيد للمهن وتتبع خريجي مراكز التكوين البحري، ستمكن هذه البرامج المعلوماتية من ضمان نظام تسيير الكتروني فيما يخص شهادات والتسجيلات البحرية والتسيير الجيد لصحة رجال البحر. ويقدر تطوير هذه البرامج المعلوماتية بـ 0.6 مليون درهم.

- نفاقات مؤسسات التكوين المهني

على إثر إغلاق مركز التأهيل المهني البحري بمدينة الدار البيضاء نتيجة انطلاق أشغال تهيئة الساحل "مشروع وصال"، ومن أجل توفير تكوين بحري بجهة الدار البيضاء سطات، سيطلق قطاع الصيد البحري أشغال بناء مركز التأهيل المهني البحري بمدينة المحمدية- وذلك بعد الحصول على الوعاء العقاري- بتكلفة تبلغ مقدارها:

- دراسات متعلقة بالبناء: 1 مليون درهم
- أشغال البناء: 2 مليون درهم كاعتماد أداء و4 مليون درهم كاعتماد التزام

كما تخطط وزارة الصيد البحري، لتطوير وتنفيذ حلول معلوماتية لتسيير متكامل لمراكز التكوين البحري، الدي يهدف إلى تتبع - بطريقة مباشرة – التدبير الإداري والبيداغوجي لمراكز التكوين المهني البحري. تكلفة هذه الخدمة تقدر ب 1.5 مليون درهم.

- **مشروع 25 : دعم لفائدة مؤسسات التكوين المهني**

- **<u>دعم مهام مراكز التكوين البحري :</u>**

تخطط وزارة الصيد البحري لإطلاق دراسة تقييمية للتكوين حسب المقاربة باعتبار الكفاءات بمؤسسة التكوين البحري، وذلك من أجل تحليل و دراسة الامتثال لتنفيذ هذا البرنامج. سيستفيد من هدا الإجراء المعاهد التالية : أسفي، طانطان، العيون، العرائش بتكلفة تقدر ب 0.3 مليون درهم.

ومن المقرر كذلك إجراء تقييم لبرامج التكوين و المعدات المستعملة لهذا الشأن، حيت يخص هذا التقييم التسيير التقني والمالي للسفن المدرسية التي يستخدمها المتدربون أثناء العمل التطبيقي. تقدر تكلفة هذا التقييم بـ 0.36 مليون درهم، بهدف ترشيد واستخدام البنى التحتية والمعدات المتاحة لمؤسسات التكوين البحري.

- **إعانة لفائدة مراكز التكوين البحري:**

يضم قطاع الصيد البحري ستة معاهد تكوينية ذات مرفق الدولة المسير بطريقة مستقلة، حيت تتكون ميزانيتها أساسا من إعانات الاستغلال والاستثمار وكذا موارد خاصة.

الإعانات الممنوحة لهاته المؤسسات تتجزأ كما يلي:

مؤسسات التكوين البحري	الجهات	الميزانية المقترحة لسنة 2019	
		منحة التسيير	منحة الاستثمار
معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالحسيمة	طنجة تطوان الحسيمة	2.460.000	400.000
معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالعرائش		2.620.000	500.000
معهد التكنولوجيا للصيد البحري بأسفي	مراكش اسفي	2.436.000	700.000
المعهد العالي للصيد البحري بأكادير	سوس ماسة	4.370.000	3.160.000
معهد التكنولوجيا للصيد البحري بطنطان	كلميم وادي نون	2.575.000	1.040.000
معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالعيون	العيون الساقية الحمراء	2.300.000	800.000
المجموع	16.761.000	6.600.000	

بالإضافة إلى ذلك تمت برمجة مبلغا إجمالي قيمته 5.239.000 درهم لفائدة هاته المؤسسات من أجل تغطية تعويضات النقل و التنقل الموظفين الذين يعملون بها .

- **مراكز التأهيل المهني البحري**

من أجل القيام بالمهام الموكلة لمراكز التأهيل المهني البحري، تقوم مصالح هذه الوزارة بتفويض الاستغلال والاستثمار وذلك نظرا لعدم تمتعها بالتسيير بطريقة مستقلة، وتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

مؤسسات التكوين البحري	الجهات	الميزانية المقترحة لسنة 2019 منحة التسيير	منحة الاستثمار
مركز التأهيل المهني البحري بالناضور	الشرق	310.000	400.000
مركزالتأهيل المهني البحري بطنجة	طنجة تطوان الحسيمة	345.000	700.000
مركز التأهيل المهني البحري بالدار البيضاء	الداراالبيضاء سطات	280.000	150.000
مركز التأهيل المهني البحري بالصويرة	مراكش اسفي	315.000	400.000
مركز التأهيل المهني البحري بأكادير	سوس ماسة	300.000	300.000
مركز التأهيل المهني البحري بسيدي إفني	كلميم وادي نون	300.000	500.000
مركز التأهيل المهني البحري ببوجدور	العيون الساقية الحمراء	300.000	400.000
مركز التأهيل المهني البحري بالداخلة	الداخلة وادي الذهب	600.000	600.000
المجموع		2.750.000	3.450.000

- **مشروع 26 : نفقات مؤسسات التكوين المهني**
- **مشروع 27 : البحث وإنقاذ الأرواح البشرية في البحر**

في إطار تطوير القدرات والكفاءات الوطنية المخصصة لمهمة الإنقاذ البحري، سيتم تنظيم تمرين وطني في البحث والإنقاذ في البحربمشاركة جميع المتدخلين المدنيين والعسكريين في مهمة الانقاذ. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر عقد ندوة على هامش التمرين وكذا اجتماع لجان SAR في منطقتي شمال وغرب أفريقيا. ومن المقرر عقد هذا الحدث لمدة 3 أيام بميزانية تقدر ب 0.8 مليون درهم.

تلعب حالات الطقس دور مهم في تهيئة للسماح بممارسة نشاط الصيد. وعليه، تم إبرام اتفاق بين قطاع الصيد البحري ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية لتزويد المندوبيات بنشرات الطقس اليومية وجداول المد والجزر. يقدر مبلغ الاتفاق هو 0.427 مليون درهم.

- **مشروع 28 : الإنعاش الإجتماعي المهني**

برنامج 450 : قيادة وحكامة

- **مشروع 1 : التكوين المستمر**

من أجل الرفع من المستوى المعرفي لأطر و أعوان قطاع الصيد البحري و تقوية قدراتهم، تمت برمجة غلاف مالي برسم سنة 2019 قدره 1.8 مليون درهم و حيث يستفيد من هذا التكوين حوالي 650 موظف بمعدل سنوي 100 يوم للتكوين المستمر.

- **مشروع 2 : دعم المصالح الخارجية**
- **مشروع 3 : تهيئة وتجهز إدارة**
- **مشروع 4 : بناء وتهيئة وتجهيز المصالح الخارجية**
- **مشروع 5 : دعم المهام**
- **مشروع 6 : بناء وتجهيز المصالح المركزية**
- **مشروع 7 : بناء وتجهيز مندوبيات الصيد البحري**

تبلغ الاعتمادات المخصصة للمصالح الخارجية للصيد البحري. فيما يخص الفصل الخاص بالمعدات و النفقات المختلفة 16.8 مليون درهم و تتجزأ كما يلي :

- اكتراء البنايات الإدارية الخاصة بأربع ملحقات لمندوبيات الصيد البحري ؛
- مصاريف الحراسة و المراقبة والصيانة للمصالح الخارجية و تبلغ مساحتها 20,000 متر مربع ؛
- مصاريف إصلاح العتاد التقني، العتاد المعلومياتي و كذا أثاث المكتب
- شراء لوازم المكتب و لوازم العتاد المعلومياتي؛
- مصاريف النقل و تنقل موظفي المصالح اللامركزية
- المصاريف المترتبة عن الاستغلال المؤقت للملك العمومي و ذلك نظرا لتواجد مجموعة من المندوبيات داخل الموانئ و كذا البنايات الخاصة بقرى الصيادين في أراضي الملك البحري

أما فيما يخص اعتمادات الاستثمار و التي تبلغ قيمتها 8 ملاين درهم، فهي تهم بالأخص:

- أشغال تهيئة مندوبيات الصيد و كدا تجهيزها بكل من العتاد التقني، المعلومياتي، الموصلات السلكية و اللاسلكية و كدا لوازم المكتب.

- **مشروع 8 : دعم للهيآت المهنية للصيد البحري**

- **مشروع 9 : مساعدات وأعمال إجتماعية**

لا تتمتع خزينة جمعية الأعمال الاجتماعية لقطاع الصيد البحري بموارد مالية دائمة و قارة من أجل تنفيد برنامج عملها السنوي، لذلك تقدم لها منحة سنوية تقدر ب 0.35 مليون درهم